الفصل الثاني

محاولات توحيد المحميات بين (١٩٤٥ - ١٩٥٦م)

الفصل الثاني
محاولات توحيد المحميات بين (١٩٤٥- ١٩٥٦م)

ليس هناك من شك في أن المحاولات التي بذلها البريطانيون لتوحيد محميات جنوب اليمن في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت لها علاقة شديدة باهتمامهم المتزايد بمستعمرة عدن في تلك المدة، ولا نود أن نقف هنا أمام أسباب ذلك الاهتمام الذي سبق أن أشرنا إلية قبل قليل، لكنا سنحاول أن نقف أمام أبعاد تلك المحاولات والأهداف التي توختها بريطانيا منها، وهي في جميع الأحوال ليست مسألة على درجة كبيرة من الغموض أو التعقيد، فالبريطانيون الذين سعوا إلى ضمان استمرار مصالحهم ووجودهم في عدن، كان عليهم - في ظل المناخ الجديد الذي يشهده العالم - أن يعدلوا من سياستهم في جنوب اليمن[١]، فتعاظم الأهمية الإستراتيجية لعدن في السياسة البريطانية - في وقت أصبحت فيه السيادة الاستعمارية السافرة، لا تتفق مع الاتجاهات الجديدة التي أجمعت عليها الأمم المتحدة، وفي وقت لم يعد فيه الاحتلال العسكري المباشر يؤمن وجود الاستعمار أمام المقاومة الضارية التي أبدتها الكثير من المستعمرات ومناطق الانتداب في مرحلة ما بين الحربين - مثَّل مشكلة كبيرة للبريطانيين، ولذلك توخوا من مسألة وحدة محمياتهم في جنوب اليمن أن تكون الحل ليس لتلك المشكلة فحسب، بل ولمشاكل أخرى لهم في المنطقة.

وكانت بريطانيا تظن أن مصالحها ستزدهر، في ظل تعاون عربي وثيق يدين بالولاء، ولذلك رأت في فكرة وحدة الكيانات العربية التي ترتبط بعلاقات وثيقة معها، ما يتفق والاتجاهات الجديدة لعالم ما بعد الحرب، وكان البريطانيون قد قدموا وعودًا للعرب في أثناء الحرب العالمية الثانية، بمساعدتهم في التكتل والاتحاد، فقد أدلى المستر "أيدن" وزير الخارجية البريطاني في عام ١٩٤١م

(١) Johnston: the view from steamer point, London,1964, p. 195.

بتصريح جاء فيه: " **أن كثيرًا من مفكري العرب يرغبون في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذي تتمتع به الآن، وهم يأملون من البريطانيين المعاضدة في بلوغ هذه الوحدة** "[١]. وأضاف في تصريح آخر في ذلك العام أنه بإمكان العرب ومفكريهم إقامة وحدة عربية، وإن بريطانيا ستساعد على تحقيقها، ووعد بمناصرة هذا المشروع إذا ما نال الموافقة العامة[٢].

وفي سنة **١٩٤٣**م أدلى بتصريح في مجلس العموم البريطاني قال فيه: "**إن حكومته تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب، لتعزيز وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الجلي أن تكون الخطوة الأولى في ذلك من العرب أنفسهم**"[٣]. ولذلك كان الدعم البريطاني لقيام **الجامعة العربية**، ومن ثم للمشاريع الاتحادية لما سمي بـ "**الهلال الخصيب**" و"**سوريا الكبرى**"[٤]، و"**الاتحاد الهاشمي**" و "**الجنوب العربي**"؛ يعكس هذا التوجه الجديد للسياسة البريطانية في المنطقة العربية بشكل عام وفي جنوب اليمن بشكل خاص.

وعمليًا لا يوجد أدنى شك في أن هناك مجموعة من الأسباب والدوافع المختلفة التي وقفت وراء اهتمام بريطانيا في وحدة محمياتها في جنوب اليمن، في ذلك الوقت بالتحديد، ففضلاً عن الأسباب التي لها علاقة بأهمية عدن، وبوضع بريطانيا بعد الحرب، والتي سبق لنا الإشارة إليها، ما من شك في أن نهوض حركة التحرر العربية ونزعتها القومية بعد الحرب العالمية، كان لها دور في إجبار البريطانيين على إعادة النظر في مخططاتهم للمنطقة، كما أن الخوف من تغلغل نفوذ الاتحاد السوفييتي في شمال اليمن، في ظل تنامي الشعور المعادي للاستعمار في الجنوب قد أقلق البريطانيين كذلك[٥]، ولذلك اشتدت

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٣٦)، ٢٥ أغسطس ١٩٤٦م.
(٢) المرجع نفسه: العدد (١٢٣)، مايو ١٩٤٢م.
(٣) نفسه: العدد (١٢٣)، مايو ١٩٤٢م.
(٤) حسين فوزي النجار: بريطانيا والجنوب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٥٥-٥٦.
(٥) فرد هوليداي: المرجع السابق، ص ١٢١.

حاجتهم إلى تشكيل كيان سياسي كبير في جنوب اليمن، يمتص المشاعر الوطنية من ناحية، ويرتبط بهم بعلاقات مميزة من ناحية أخرى.

وفضلاً عن تلك المتغيّرات الدولية والعربية التي دفعت بريطانيا للقلق على مصالحها في جنوب اليمن، فقد كانت الأحداث داخل اليمن هي الأخرى تضاعف من ذلك القلق، فالمادة **الثالثة** من معاهدة صنعاء **١٩٣٤**م بين البريطانيين والإمام، التي نصت على بقاء الحالة كما هي على الحدود[١]، لم تنه الخلاف على الحدود وإنما أرجأته فقط، فبعد خمس سنوات من توقيع تلك المعاهدة، تجدد النزاع الحدودي بين الطرفين حول السيادة على منطقة " شبوة " الواعدة بالنفط[٢]، و حدثت كذلك نزاعات أخرى في خلال سنتي (**٤٣-١٩٤٤**م) حول "حيد الماء" بالقرب من المنطقة المشرفة على البحر قبالة جزيرة "ميون "[٣]، وهذا النوع من الحوادث أضعف الثقة بين الطرفين إلى أدنى درجة، فكلاهما كان يتهم الآخر بسوء النية، فالإمام - كما كان يقول البريطانيون - له نوايا وأطماع بالمحميات، والبريطانيون - كما كان يقول الإمام - أخلّوا بالاتفاق، ولذلك رأت بريطانيا وبعض حكام المحميات في أن قيام كيان اتحادي للمحميات في الجنوب، سيقوّي موقفها في عملية المواجهة مع الإمام مما لو كانت مجزأة، كما أنه سيضع حدًا للحق الذي كان يدعيه الإمام في تلك المحميات.

وفي الوقت نفسه، فقد كانت الأوضاع داخل المحميات نفسها تشارف على الفوضى، بسبب سوء إدارة الحكام لمناطقهم من جهة، وبسبب تأثير الأحداث السياسية الخارجية التي بدأت تصل إلى سكانها من جهة أخرى، فانتشار أجهزة

---

(١) Records of Yemen, Vol 8, 1933-1945, p. 40.

(٢) مجهول المولف: مذكرات حول الجزيرة العربية (السعودية وشمال اليمن وجنوبه)، مطبوعة بالإستنسل، بدون تاريخ، ص٤٦.

(٣) Reilly: Aden And The Yemen, p. 22.

الاستقبال الإذاعي، وعودة الكثير من المغتربين بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الأندية الثقافية في بعض المحميات؛ أسهم في كسر حالة الجمود والعزلة التي كانت تعيشها تلك المناطق الداخلية، فلأول مرة في تاريخ المحميات تظهر الدعوات التي تطالب بإصلاح نظم الحكم، وتحسين أحوال المعيشة، وفتح المدارس، ورفع مستوى القرية[١]، فنادي الشعب اللحجي تبنى في يناير **١٩٤٨**م المطالبة بالدستور، وبتمثيل الشعب في مجالس الحكم[٢]، وفي الوقت نفسه نشطت عدد من الجمعيات الحضرمية في الدعوة لتطوير أوضاع حضرموت.

وكان أحد الحكام البريطانيين في عدن قد عبر حينها عن قلقه من النتائج التي قد تسفر عنها الحالة العامة الراهنة في المحميات بقوله: " **الواضح أن الوضع السياسي القائم قد أصبح باليًا، ولا يستطيع أن يواجه هذه الحالة الجديدة أو تكون له القدرة على البقاء والاستمرار مع هذا التطور السريع، دون أن يتعرض الأمن والسلام للخطر، والمسالة التي تواجهنا الآن هي كيف نجمع هذه المنطقة في رباط اقتصادي وسياسي لا يقتضي تغيرًا عمليًا يؤثر على الروابط القائمه بيننا وبين السكان، ورؤسائهم** "[٣]. ولا ريب في أن احتمال ظهور البترول في المحميات كان من العوامل الداعية للتغيير[٤]، فظهوره كان سيؤدي إلى اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي - الذي بالتأكيد سيكون سريعًا - والوضع السياسي القديم والمتخلف الذي تعيشه المحميات، والذي بدون شك سيزيد من الضغوط الداعية لتغيير ذلك الوضع.

وهكذا يمكن القول بأن الدعوة التي تبنتها بريطانيا لوحدة المحميات في

---

(١) محمد علي لقمان: المرجع السابق، ص ١٩-٢٠ .
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٤٠٤)، ١٨يناير ١٩٤٨م.
(٣) Tom Hickinbotham: Aden, London, 1958, p. 164.
(٤) Ibid, p. 164.

جنوب اليمن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم تكن استجابة لمطالب محلية، بقدر ما كانت استراتيجية بريطانية أرادت بها أن تسابق الزمن، في ضوء قراءتها للتحولات السياسية القادمة في المنطقة، فالنشاط السياسي والشعبي المحدود في جنوب اليمن، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، كان في مراحله الأولى، ولم يرتق بعد إلى طرح فكرة (وحدة الجنوب) إلا في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، فعلى الرغم من تأثير العوامل سابقة الذكر في المحميات، والتطور الإداري والاقتصادي المحدود الذي شهدته بعضها، إلا أن الحياة العامة في معظمها كانت ما تزال على درجة كبيرة من التخلف، بسبب أوضاع اجتماعية غائرة في قرون الزمان، وخاصة في المناطق الجبلية والصحراوية، ويكفي أن نشير للتدليل على مدى سيطرة العصبية الضيقة على سكان المحميات في ذلك الوقت، أنه في خضم التحولات السياسية التي شهدتها معظم شعوب العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها بروز حركات التحرر الوطني، وتعزيز مشاعر الانتماءات الشعوبية والقومية؛ أطلق حكام المحميات وسكانها على سلطناتهم ومشيخاتهم - استجابة منهم لتلك التحولات - صفة شعوب، (الشعب العولقي)، (الشعب اليافعي)، (الشعب الفضلي) وغيره، أما بعض السلطنات التي تكونت من تحالف عدة قبائل أو عشائر مثل سلطنة لحج فأطلقت على نفسها صفة (الأمة).

وباختصار فقد كانت تلك الكيانات الاجتماعية والسياسية العديدة في جنوب اليمن لاسيما في الجهة الغربية منه، مازالت حتى ذلك الحين غير مستعدة بعد للتفريط في حدودها القبلية، والدعوات المحدودة جدًا التي تطرقت لوحدة المحميات بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت فقط على صفحات بعض صحف عدن، وهي في كل الأحوال دعوات خجولة وغير واضحة الأهداف.

وكان الوضع مختلفًا بعض الشيء في الجهة الشرقية من الجنوب وبالتحديد في حضرموت، فمن جهة كانت سلطناتها أكثر تنظيمًا وتطورًا، ومن جهة أخرى

كان تأثير المثقفين والمهاجرين الذين عادوا إليها بعد الحرب بأعداد كبيرة، أكثر نضجًا وعمقًا، ولذلك كله تميزت الدعوات الإصلاحية التي ظهرت في حضرموت في تلك المدة بالجدية والتنظيم، كما أنها لم تقتصر على المطالبة بتطوير الأوضاع العامة لحضرموت وإصلاح نظم حكمها، بل وركزت على قضية وحدتها.

وجذور الدعوة لوحدة حضرموت قديمة، فهي تعود إلى مؤتمر الشحر في **١٩٢٨**م الذي دعا لأول مرة إلى وحدة سلطنتي حضرموت، وواصلت ذلك النهج " لجنة الإصلاح " الحضرمية التي تأسست في سنة **١٩٣٩**م والتي كان أكثر روادها من الحضارمة الذين كانوا في إندونيسيا[١]، فطالبت بتوحيد حضرموت وإعلان استقلالها وقدمت مذكرة بذلك إلى الحاكم البريطاني في عدن[٢]، والدعوة النشطة لوحدة حضرموت، ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، كنتيجة للاتجاهات السياسية الجديدة التي شهدها العالم في ذلك الوقت، ومنها اعتراف هيئة الأمم المتحدة بحق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير، وعودة المهاجرين الحضارمة التي سبق ذكرها، واتصال أصحاب تلك الدعوة "**وحدة حضرموت الكبرى**" - بشكل أو بآخر - بأصحاب دعوة "**اليمن الكبرى**" التي تبناها معارضو حكم الإمام يحيى[٣].

وعمومًا فقد شهدت مدينة " تريم" كبرى مدن حضرموت الداخل، ظهور أول دعوة لوحدة حضرموت بعد الحرب[٤]. وقد لعب مثقفو حضرموت المتحمسون للوحدة، دورًا بارزًا خلال سنة **١٩٤٦**م في التحريض لتلك الدعوة،

---

(١) د. دلال بنت مخلد الحربي: علاقة سلطنة لحج ببريطانيا (١٩١٨- ١٩٥٩م)، الرياض، ط١، ١٩٩٧م، ص٤٤٤.

(٢) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٣) صلاح البكري: في جنوب الجزيرة العربية، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٤) أحمد عوض باوزير: وحدة حضرموت، النهضة، العدد (١٧٥)، ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م.

ومنهم محمد بن هاشم الذي عرض في المحاضرات العامة التي كان يقوم بها، بعض الأفكار والخطوط العامة لتلك الوحدة[١]، ونشطت كذلك " **الجمعية الوطنية الحضرمية** " التي تأسست في عدن سنة **١٩٤٦م**[٢]، في تعزيز الدعوة إلى الوحدة الحضرمية، من خلال البيانات التي كان يصدرها رئيسها "سالمين عمر باسنيد " لاسيما عبر صحافة عدن[٣].

ولعل التحرك المهم في ذلك كله كان محاولة لجنة وحدة حضرموت التي تشكلت في بداية سنة **١٩٤٧م** بقيادة **علي بن عقيل، وشيخان الحبشي**، عقد مؤتمر حضرمي عام لبحث موضوع الوحدة، وبهدف إنجاح تلك المحاولة قام أمينا سر اللجنة، وكذلك عدد من أعضاء السكرتارية، بالنزول إلى معظم مناطق حضرموت ومدنها، ووزعوا بيانات اللجنة على الأهالي، وقابلوا رؤساء العشائر ووجهاء المناطق لدفعهم للتفاعل الإيجابي مع موضوع المؤتمر[٤].

بيد أن ذلك التحرك الذي تم بعيدًا عن أروقة السلطات الرسمية في حضرموت، كان كفيلاً بإثارة قلق سلاطينها، وبخاصة في السلطنة القعيطية الذين نظروا إلى ذلك التحرك على أنه يضع العراقيل أمام تطلعاتهم السياسية في قيادة حضرموت، وكردّ فعل على دعوة (وحدة حضرموت) على ذلك النحو، ظهر في المكلا في إبريل **١٩٤٧م** "**الحزب الوطني**" الموالي للعرش القعيطي، الذي أخذ على عاتقه محاربة تلك الدعوة، التي وصفها بأنها مؤامرة خطرة على السلطنة القعيطية[٥]. ومجمل القول، فقد كان من الواضح أن تلك الدعوة التي تحمس لها في تلك المدة عدد كبير من مثقفي حضرموت، كانت تفتقد إلى القوة

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٣٦)، ٢٥ أغسطس ١٩٤٦م.

(٢) Gavin: Aden Under British Rule, p. 332.

(٣) بيان الجمعية الوطنية الحضرمية إلى الشعب الحضرمي في الوطن والمهجر، فتاة الجزيرة العدد (٣٤٩)، ٨ ديسمبر١٩٤٦م.

(٤) فتاة الجزيرة: العدد (٣٥٧)، ٢فبراير ١٩٤٧م.

(٥) المرجع نفسه: العدد (٣٦٨)، ٢٠ إبريل، ١٩٤٧م.

المطلوبة للدفع بها، وإلا لما تحطمت بتلك السهولة على أيدي حكام حضرموت.

مشاريع الوحدة الفيدرالية بين (١٩٤٥- ١٩٥٢م):

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن وحدة المحميات البريطانية في جنوب اليمن كفكرة تعود إلى أوآخر عشرينيات القرن العشرين، أي إلى المدة التي اشتد فيها النزاع، بين البريطانيين في الجنوب والإمام يحيى الذي خلف العثمانيين في الشمال، حول السيادة على أراضي سلطنات الجنوب ومشيخاته، إذ دفع ذلك ببعض الموظفين البريطانيين في عدن ومنهم "**برنارد رايلي** Bernard Reilly" لطرح فكرة إقامة إمارة موحدة للمحميات البريطانية في جنوب اليمن - على طراز إمارة شرق الأردن[١]، التي استحدثتها بريطانيا في سنة **١٩٢٠**م، لحماية وجودها في فلسطين من غزو القبائل في شمال الجزيرة العربية - تكون حاجز وقاية لحماية مستعرة عدن من أي أخطار محتملة من الشمال، أو سياجًا مخففًا للصدمات بحسب تعبير "تريفيليان Trevelyan" آخر مندوب سامي في عدن[٢].

وحاول البريطانيون منذ ذلك الوقت السير بسلاطين المحميات ومشايخها نحو ذلك الاتجاه، فعقدوا في سنة **١٩٣٠**م مؤتمرًا لقبائل الجنوب في الضالع[٣]، بغرض دفعها للتقارب والتعاون فيما بينها، غير أن ذلك المؤتمر فشل في تحقيق أي قدر من التفاهم بين تلك القبائل المتنافسة.

وفضلاً عن ذلك فقد دفع انخفاض التوتر والمواجهات العسكرية المباشرة بين القوات الإمامية والقوات البريطانية عقب تلك المدة، بالبريطانيين إلى

---

(١) نجيب سعيد أبو عزالدين: الإمارات اليمنية الجنوبية (١٩٣٧-١٩٤٧م) دار الباحث، بيروت، ط١، ١٩٨٩م، ص٩٩.

(٢) H. Trevelyan: the Middle East In Revolution, Macmillan, London, 1970, p. 213.

(٣) فالكوفا: المرجع السابق، ص ٢٣.

الاستمرار في الاعتماد على سياستهم القديمة في المحميات، مهملين تلك الفكرة التي دعتهم للعمل على وحدتها.

وعاد البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية مدفوعين بأسباب جديدة كما لاحظنا، لبحث المقترحات التي قدمت من قبل، لدمج السلطنات والإمارات المحمية، ومنها اقتراح " **هارولد انجرامس** Harold Ingrams " المقيم السياسي في حضرموت، الذي نص على دمج تلك المحميات، في **اتحاد فيدرالي أو اتحادين** يكونان على صلة وثيقة ببريطانيا[١]. ففي خلال العامين (٤٥، ١٩٤٦م) كلف حاكم عدن " شامبيون Champion" المعتمد البريطاني للمحمية الغربية الميجر "سيجر" بمراجعة سلطان لحج **عبد الكريم بن فضل العبدلي**، بوصفه أهم حكام المحمية الغربية، حول إمكان أقامة اتحاد فيدرالي للمحمية الغربية، يسند إليه فيه المنصب الرئيس[٢]. وفيما يبدو فقد أرادت بريطانيا من وراء عرضها ذلك على سلطان لحج، ليس تحفيزه لفكرة الاتحاد التي تحاول إقامته وحسب، بل ولدفعه لتشجيع الحكام الآخرين للإقبال عليه، حتى يبدو مشروعًا سياسيًا محليًا، ولا يتجاوز دور البريطانيين فيه التوجيه والمساعدة.

ومن المؤكد أن تلك الفكرة قد شدت اهتمام سلطان لحج، فقد انطلق يروج لها في الحال، وفي عدة مناسبات، وعلى طريقته التي يبدو أنها أغضبت زملاءه حكام السلطنات والإمارات الأخرى، لاسيما عندما أخذ يشير إلى الدور المتميز الذي يجب أن تلعبه سلطنته في أي شكل اتحادي قادم في المحميات، ففي حديث له مع عدد كبير من المهتمين بالشؤون السياسية الاجتماعية في عدن والمحميات في أثناء زيارتهم له في قصره في عدن، لتقديم التهاني بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٤٥م، أوضح لهم عددًا من الأفكار والمقترحات حول وحدة المحميات، وعلق آمالاً كبيرة في ذلك الجانب على دور بريطانيا، التي

(١) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص٥.
(٢) نجيب سعيد أبو عزالدين: المرجع السابق، ص ١٠٠.

يجب عليها حسب قوله أن ترشد المحميات إلى سبيل التقدم، وتسهل لها وسائل التفاهم تمهيدًا لتوحيد أنظمتها، وأكد في ذلك الحديث على أنه من مصلحة بريطانيا أن تخلق من المحميات دولاً قوية متفاهمة مرتبطة الأنظمة والقوانين تشعر شعورًا واحدًا وتفكر تفكيرًا واحدًا، وفي إشارة إلى المكانة المتميزة التي كان يأمل أن تلعبها سلطنته في ذلك الاتحاد قال: " **لكن ذلك لا يعني أن نجعل المتقدم والمتأخر في مستوى واحد**"(١).

ومحاولة إقامة مشروع فيدرالي في المحمية الشرقية تحت الرعاية البريطانية، التي تأخرت بعض الوقت عن المحاولة التي تمت في المحمية الغربية، ترجع إلى سنة **١٩٤٧**م، وبالتحديد إلى اللقاء الرسمي الذي جمع المستشار البريطاني في **المكلا** في أوائل أكتوبر بالسلطانين الكثيري **جعفر بن منصور**، والقعيطي **صالح بن غالب**، فقد حاول المستشار البريطاني في ذلك اللقاء جاهدًا إبراز أهمية تلك الفكرة، وتحفيز السلطانين للتفاعل معها، وفي محاولة بريطانية لاستثمار تلك المناسبة بأقصى ما يمكن، بعث حاكم عدن بكلمة حماسية مترجمة ألقيت في حفلة العشاء التي أقامها المستشار تشريفًا للسلطانين، أشار فيها إلى أن حضرموت القديمة كانت بلدًا عظيمًا وموحدة، يحسب لها ألف حساب، وأبدى في تلك الكلمة استعداده في دعم طموح شباب حضرموت ورغبتهم في العيش متحدين(٢).

ومهما يكن من أمر، فالمشروعان اللذان عرضا في المحميتين الشرقية والغربية بين (**٤٥-١٩٤٧م**)، كانا يهدفان إلى قيام اتحادين فيدراليين أحدهما في المحمية الغربية، يلعب الدور الرئيس فيه سلطان لحج **عبد الكريم بن فضل**، والآخر في المحمية الشرقية يتزعمه السلطان القعيطي **صالح بن غالب**(٣)، ولا

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٢٨٩)، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥م.
(٢) نفس المرجع: العدد (٣٩٣)، ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م.
(٣) نفسه: العدد (٤٥٧)، ٦ فبراير ١٩٤٩م.

يقتصر على اتحاد السلطنتين الحضرميتين كما كان يطالب دعاة وحدة حضرموت، بل وسيضم سلطنتي المهرة والواحدي[١].

ووفق ذلك المشروع، فلكل اتحاد مجلسان أحدهما تنفيذي مؤلف من الحكام الأعضاء، يتمتع بصلاحيات محدودة على حساب صلاحيات الإمارات والسلطنات المتحدة، والآخر تشريعي يتكون من ممثلين معينين، وفي كليهما يلعب الضباط والمستشارون البريطانيون الدور الأساس والفعال[٢]، ومع أن المشروعين كانا على درجة عالية من اليسر والسهولة، إلا أن نقاطًا كثيرة فيهما لم توضح، ونقاط أخرى لم يتفق عليها الحكام أنفسهم، مثل: **رئاسة** كل اتحاد، **ومقره، ودخله**. وبسبب التنافس بين الحكام، وعوامل أخرى سنأتي على ذكرها فيما بعد، لم تحظ محاولة إقامة الاتحادين بالترحيب الذي كانت تتوقعه بريطانيا، سواء من الحكام أنفسهم، أو من الأوساط الشعبية، مما دفعها إلى تجميد جهودها في هذا الاتجاه لمدة من الزمن.

وأعادت بريطانيا طرح مشروع وحدة المحميات مرة أخرى في نهاية الأربعينيات، وذلك بعد التطورات السياسية التي شهدها شمال اليمن، فمحاولة إصلاح نظام الحكم الإمامي في **١٩٤٨**م أقلقت البريطانيين كثيرًا في عدن[٣]، إذ أصبح احتمال أن يتطور شمال اليمن ويرتفع مستواه، من خلال تغيير الأوضاع الراهنة احتمالاً ليس بعيدًا. وعند حدوث مثل ذلك التغيير، فمن الممكن أن لا يتردد أبناء المناطق الجنوبية الذين كانوا ينفرون من حكم الأئمة المتخلف، في التقرب إلى أية قيادة جديدة في الشمال، وربط مستقبلهم السياسي بها، وذلك الاحتمال كان يؤرق البريطانيين وحكام المحميات كثيرًا، فإذا كان نظام الأئمة على الرغم من تخلفه وعيوبه، قد جعل مسألة بقاء نظام حكام المحميات موضع

(١) النهضة: العدد (١٧٥)، ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م.
(٢) نجيب سعيد أبو عز الدين: المرجع السابق، ص ١١٠.
(٣) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص ٣٢ .

شك، فكيف سيكون حال المحميات مع أي نظام حديث ومتطور قد يظهر في الشمال، ولذلك أرادت بريطانيا أن تسبق أي تطورات سياسية محتملة في الشمال، بتجميع تلك المحميات الصغيرة في دولة اتحادية يسهل السيطرة عليها.

ومن جهة أخرى فقد رأى البريطانيون في المناخ السياسي الذي شهدته اليمن، عقب فشل حركة **١٩٤٨**م، فرصة مناسبة لتحقيق وحدة المحميات، دون الدخول في نزاع مع الأمام أحمد، الذي أظهر الحرص في بداية حكمة على العلاقات الحسنة بهم، والذي كان يعاني المتاعب الداخلية، التي لا تشجعه على الدخول في مثل ذلك النزاع.

ومن جهة ثالثة، فقد أثارت التمردات القبلية التي شهدتها بعض مناطق المحميات في نهاية الأربعينيات، مخاوف البريطانيين من احتمال عدم السيطرة على أمورها، في وقت تكتسح فيه معظم مناطق العالم الثالث، ثورات تحريرية ضد الاستعمار والأنظمة القديمة المرتبطة به. فأوضاع إمارة الضالع كانت مضطربة منذ سنة **١٩٤٧**م، بسبب الخلاف بين الأمير وابنه[١]. كما اشتعلت النزاعات القبلية في يافع العليا في سنة **١٩٤٩**م، وأسفرت عن مقتل السلطان صالح بن عمر وابنه في "حلين"[٢].واضطربت الأوضاع في تلك السنة في "أحور" عاصمة العوالق السفلى، وأسفرت كذلك عن قتل سلطانها عيدروس بن علي[٣]. وفي الوقت نفسه كانت الخلافات في أوجها في سلطنة لحج بين السلطان وبعض أقاربه[٤].

ولذلك كله عاود البريطانيون في سنة **١٩٤٩**م السعي في مشروع الوحدة الفيدرالية مرة أخرى، وحفزوا حكام المحميات لقبوله، بوصفه الحل الأمثل

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٥٨)، ٩ فبراير ١٩٤٧م .

(٢) Richard.h. Sanger: the Arabian peninsula, new york, 1954, p. 215.

(٣) محمد علي لقمان: المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٨.

لتجنب الأخطار المحدقة بهم، ومنها حالة التخلف والفرقة التي أصبحت محل نقد واستهجان من قبل العناصر الوطنية والمثقفة، داخل المحميات وخارجها، ولم تقتصر جهود البريطانيين في ذلك الأمر على جلساتهم المغلقة مع حكام المحميات فحسب، بل وحتى في كلماتهم وتصريحاتهم العامة، فحاكم عدن "ريجنالد شامبيون" انتهز فرصة افتتاحه للدورة الثالثة للمجلس التشريعي لمستعمرة عدن في يناير **١٩٤٩**م، لتركيز حديثه حول مسألة الوحدة وأهميتها، فطالب بتجاوز الطوائف والتباين إلى ما يوحد، لمقاومة الأخطار القادمة ومنها - على حد زعمه - التطرف القومي والخطر الشيوعي: "... **إنني أطلب منكم بكل حرص أن تدفنوا كل خلاف بينكم وتحولوا دون تطرف المطامع القومية، وتتحدوا الآن في مقاومة قلبية مؤتلفة لظلم الشيوعية الكريهة الكافرة**"[(١)].

وفي خضم ذلك السعي، شهد النصف الأول من سنة **١٩٤٩**م نشاطًا واسعًا لحكام المحمية الغربية، لبحث موضوع الاتحاد الذي لم يستوعبه أكثرهم[(٢)]، ورافق ذلك التحرك نقاش واسع لمشروع وحدة المحميات في الأوساط السياسية والصحفية في عدن، وفي كل الأحوال فقد تباينت مواقف من شغلتهم فكرة مشروع وحدة المحميات، بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، سواء كان ذلك بين حكام المحميات أنفسهم، أم بين أوساط الساسة والمثقفين في عدن وبعض المحميات.

وكان البريطانيون قد حاولوا طرح بعض الأفكار والمقترحات لتجاوز نقاط الخلاف التي برزت بين حكام المحميات، فعندما وجدوا عدم قبول أكثر الحكام لفكرة إسناد رئاسة الاتحاد إلى أحدهم، طرحوا فكرتين لتجاوزها، الأولى أن تكون الرئاسة دورية بين الحكام، والثانية أن تسند إلى المعتمد البريطاني في

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٤٥٥)، ٢٣ يناير ١٩٤٩م.

(٢) حسين بن عثمان الوزير "مقيم في العواذل": وحدة المحميات، فتاة الجزيرة، العدد (٤٨٣)، ١٤ أغسطس ١٩٤٩م.

المحمية الغربية المستر "سيجر"[١]، وطرحت كذلك اقتراحات حول مقر الاتحاد، من بينها أن يتم نقل مكتب المحميات من عدن إلى لحج تمهيدًا لجعلها مقرًا للاتحاد[٢]، أو أن تجتمع الهيئات الاتحادية كل مرة في سلطنة أو أمارة من ولايات الاتحاد، غير أن جميع تلك الاقتراحات قوبلت بمعارضة شديدة.

وفي محاولة بريطانية لبعث الحياة في مشروع وحدة المحميات الغربية من جديد، تبنت إدارة المحميات عقد مؤتمر للسلاطين والأمراء في نهاية أغسطس ١٩٥٠م في لحج، أشرف عليه الكولونيل "سايمس"، واتخذ ذلك المؤتمر عددًا من التوصيات التي تدعو إلى الوحدة وتؤكد على أهميتها، وكلف حكومة عدن أن تأخذ بأيدي الأمراء والسلاطين للوصول إلى تأليف وحدة سياسة تحت إرشادها[٣]. غير أن تلك القرارات والتوصيات التي لم يكن للحكام أي دور في إعدادها، انتهى أمرها في إدارة المحمية الغربية، بين ركام الأوراق والملفات المهملة.

وبعد حوالى سنتين من تجميد مشروع وحدة المحميات، تدخلت التطورات السياسية في مصر في ١٩٥٢م، في تعزيز دوافع البريطانيين للعودة لذلك المشروع من جديد، ففي خلال ذلك الوقت استدعى حاكم عدن، حكام المحميات إلى دار الحكومة في عدن، وناقش معهم ذلك الموضوع مرة أخرى، واستطاع بعد جهد كبير أن ينتزع موافقة أكثرهم على قبول مبدأ الوحدة، وبعد ذلك وبعد عدة لقاءات وافق الحكام على مشروع قرار تضمن عددًا من الخطوط العريضة لمشروع تلك الوحدة أبرزها:

---

(١) حمزة علي لقمان: هل يتولى الميجر سيجر رئاسة اتحاد المحميات، فتاة الجزيرة، العدد (٤٥٩)، فبراير ١٩٤٩م.

(٢) أحمد سعيد صدقة: فليبطل الاتحاد إن...، فتاة الجزيرة، العدد (٤٦١)، مارس ١٩٤٩م.

(٣) فتاة الجزيرة: العدد (٥٣٧)، ١٠ سبتمبر ١٩٥٠م.

أولاً - تجميع إمارات الجنوب في اتحادين فيدراليين بموجب التقسيم الإداري القائم (محمية شرقية، ومحمية غربية).

ثانياً - توحيد الاتحادين في وقت لاحق ضمن دولة واحدة هي (الجنوب العربي الاتحادية)[١].

ثالثًا - إسناد رئاسة الاتحاد إلى حاكم عدن العام والمستشار الأعلى للمحميات.

رابعًا - تشكيل ثلاثة مجالس في كل اتحاد هي: مجلس أعلى، ومجلس تشريعي، ومجلس تنفيذي[٢].

غير أن حظ هذه المحاولة التي بدت أكثر عملية مقارنة بالمحاولات السابقة، لم يختلف عن حظ سابقاتها، فعندما أخذ الحكام يناقشون التفاصيل الممكنة لمشروع تلك المحاولة اصطدموا بالصعوبات نفسها، فحكام المحميات الذين دفعهم تهديد الإمام والتناحر الداخلي، إلى المزيد من التقرب إلى بريطانيا، وقبول الاتفاقيات المتعددة والمتنوعة معها، دون إبداء أي اعتراض على بنود تلك الاتفاقيات ومضامينها؛ اختلف موقفهم مع مشروع وحدة المحميات، فمن جهة ظلت مخاوفهم كبيرة من ذلك المشروع على مصالحهم وامتيازاتهم الشخصية التي اكتسبت أهمية كبرى مع الإصلاحات الزراعية التي بدأت تشهدها المحميات في تلك المدة، ومن جهة ثانية فقد اعترضت بعض الدويلات انطلاقًا من عصبية قبلية مفرطة، على تحقيق المساواة مع زميلاتها، ومن جهة ثالثة فقد كان التنافس على القيادة من المصاعب الكبيرة التي اعترضت ذلك المشروع، وكان يؤجج مثل ذلك التنافس، غياب الشخصية المحلية البارزة، التي تمتلك تأثيرًا على حكام المحميات، وتستطيع قيادة مثل ذلك

(١) محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٥١.
(٢) علي الصراف: اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، لندن، ط١، ١٩٩٢م، ص ٤٩.

الاتحاد. فعلى الرغم من التميّز الذي كانت تتمتع به سلطنة لحج في محمية عدن الغربية، وكذلك السلطنة القعيطية في المحمية الشرقية، إلا أن تأثير حكامهما على نظرائهم في المحميات الأخرى كان محدودًا للغاية، ولم يرتق إلى درجة القبول بهم كقيادة.

فعندما عرضت بريطانيا فكرة الاتحاد في ١٩٤٥م ورشحت لقيادته السلطان عبد الكريم العبدلي، أثار ذلك غضب السلاطين الآخرين وعلى وجه التحديد أمير بيحان، والسلطان الفضلي، فكل واحد منهما كان لدية اعتقاد انه الشخصية البارزة داخل المحميات، وعندما قدمت بريطانيا اقتراحًا آخر لمعالجة مشكلة رئاسة الاتحاد المقترح بإسنادها للمعتمد البريطاني في المحميات، أو لحاكم عدن العام، اعترض سلطان لحج على ذلك بشدة، لأنه يلغي أحقيته في الزعامة التي كان يعتقدها، ويخالف وعد البريطانيين له منذ البداية بأنه سيلعب الدور الرئيس في ذلك الاتحاد، وسلطنة لحج التي كانت لا تقبل المقارنة بينها وبين السلطنات والمشيخات الأخرى في جنوب اليمن، كانت تعتقد أن لها من الأهمية والمقومات ما يجعلها تستحق قيادة المحميات الأخرى، حتى أنها قدمت في عام ١٩٤٧م طلبًا للانضمام إلى الجامعة العربية بوصفها دولة عربية ذات شأن، غير أن طلبها أهمل بسبب معارضة مندوب المملكة المتوكلية اليمنية، الذي أوضح أن سلطنة لحج ليست سوى جزء مقتطع من بلاده[١].

وبشكل عام فقد مثلت مشكلة الرئاسة معضلة كبيرة أمام مشروع الاتحاد منذ البداية، لاسيما مع سلطنة لحج، فبعد وفاة السلطان عبد الكريم الذي كان صاحب خبرة طويلة في الحكم، وصديقًا مميزًا للبريطانيين، خلفه ابنه الأكبر فضل الذي كان لا يتمتع بالكفاءة، والذي كان كثير الشكوك في الآخرين حتى في أقاربه، فتدهورت علاقته بالبريطانيين، ورفض توقيع اتفاقية الاستشارة البريطانية، التي وقعها الحكام الآخرون، وبسبب ذلك استبعدته السلطات

(١) صلاح البكري: في جنوب الجزيرة، ص ٢٣٤

البريطانية من أداء أي دور رئيس في مشروع الوحدة التي كانت تحاول إقامتها في نهاية الأربعينيات، في المحمية الغربية، فانعكس ذلك سلبًا على موقف سلطنته من ذلك المشروع.

ونجح البريطانيون في دعم علي عبد الكريم، في تولي حكم السلطنة، في سنة **١٩٥٢**م، بعد هروب أخيه إلى شمال اليمن، وفور ذلك وقع السلطان اتفاقية الاستشارة مع بريطانيا، وأعلن عن قبوله فكرة الاتحاد التي تتبناها بريطانيا من حيث المبدأ[١]، على أمل فيما يبدو، أن يتم تنصيبه ملكًا لما كان يعرف بـ" الجنوب العربي "[٢]. غير أن ذلك القبول لم يكن كافيًا لحل مشكلة قيادة الاتحاد المقترح في تلك السنة، في ظل التنافس الشديد الذي كان يدور عليها، فقد كان هناك شريف بيحان في الطرف الشمالي الشرقي من المحمية الغربية، يتمتع بعلاقات مميزة مع البريطانيين ويأمل هو الآخر أن تستند إليه رئاسة ذلك الاتحاد[٣]. وفي المحمية الشرقية كان السلطان صالح بن غالب حاكم كبرى سلطنات المحمية يأمل كذلك أن يكون زعيمًا لأي كيان في المحمية الشرقية، لكن في كلتا المحميتين كما أشرنا من قبل كان أغلب حكامها يعارضون بشدة فكرة أن تسند الزعامة عليهم لأي من زملائهم، ولذلك كان أغلبهم ميالين إلى أن تسند رئاسة الاتحاد في حال إقامته إما لشخصية بريطانية، وإما أن تكون دورية فيما بينهم.

وعمليًا فقد استحوذت مشكلة "الرئاسة"على معظم وقت المباحثات، وكانت سببًا رئيسًا في زيادة الخلاف والتنافس بين حكام السلطنات، أما مسألة خوف الحكام من ضياع سلطاتهم في حال قيام الاتحاد، فقد تبددت إلى حد

---

(١) محمد كمال عبدالحميد: الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط٢، بدون تاريخ، ص ٥٥.

(٢) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص٢٢٤.

(٣) أحمد علي مسعد: فصول من ذاكرة الثورة والاستقلال، مطابع الكتاب المدرسي، عدن، ١٩٩٩م، ص ٢٦.

كبير، إذ ضمنت لهم المشاريع الاتحادية التي قدمها البريطانيون بأوقات مختلفة سيطرة واسعة على شؤونهم الداخلية، واقتصرت معظم السلطات المسحوبة منهم لصالح الاتحاد في الجوانب الخدمية والأمنية التي كانت تكلفهم الكثير.

والمشكلة الأخرى التي اعترضت مشروع وحدة المحميات، في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، تمثلت في التمردات القبلية، التي ظهرت في ذلك الوقت في عدد من المحميات الغربية، والتي أسهمت في تنامي العداء للحكام المحليين وللبريطانيين بين أوساط قبائل تلك المحميات، ففي نهاية الأربعينيات اندلعت عدة تمردات قبلية أهما في الضالع وردفان بزعامة الأمير حيدرة ابن أمير الضالع.

وفي سنة ١٩٥٠م تمردت قبيلة المنصوري من قبائل آل باكازم في العوالق[١]، وعادت الاضطرابات إلى الضالع من جديد في تلك السنة، ودفعت بالشيخ عبد الدائم إلى طعن المعتمد البريطاني في المحمية الغربية الميجر "سيجر" بالخنجر، وعلى الرغم من أن حراس المعتمد تمكنوا من قتل ذلك الشيخ، إلا أن ذلك الحادث تحول في ظل التوتر الذي كان يعم إمارة الضالع إلى مواجهة مسلحة بين قبيلة الشعار التي ينتمي لها الشيخ القتيل، والقوات البريطانية التي شنت عدة هجمات برية وجوية على مناطق تلك القبيلة وقراها[٢].

وفي السنة التالية حدثت اضطرابات في مدينة المكلا بسبب اعتراض عدد كبير من الأهالي على تعيين القدال باشا - سوداني الجنسية - سكرتيرًا للسلطنة، وطالبوا بتعيين سكرتير وطني، وحدثت بين المتظاهرين وقوات السلطنة القعيطية أمام قصر السلطان مواجهة دامية أسفرت عن سقوط ١٧ قتيلاً من المتظاهرين[٣].

وبصورة عامة، لم يكن الموقف العام في المحميات متفاعلاً مع الدعوة إلى

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٥٢٦)، ١٨ يونيو، ١٩٥٠م.
(٢) عبدالله علي مرشد: المرجع السابق، ص ١٤٨ .
(٣) محمد علي لقمان: المرجع السابق، ص ٢٩.

الوحدة التي حاولت أن تدفع بها بريطانيا، فعلى الرغم من الإصلاحات الإدارية، والزراعية، والتعليمية، التي شهدتها بعض مناطق المحميات، بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها لم تكن قادرة على إحداث نقلة كبيرة في أوضاعها الاجتماعية والثقافية، فمعظم السلطنات والمشيخات كانت ما تزال تعيش حياة قبلية بدائية، يغلب عليها طابع الجمود، وغياب كل أثر لنظام إداري أو سياسي منظم، ولذلك لم يكن هناك من يستوعب أو يتحمس لفكرة الوحدة، التي اقترحتها حينها بريطانيا، لا زعامات تلك السلطنات ولا أهاليها، ويكفي أن نشير إلى أن أحد حكام المحميات سأل حاكم عدن عند ما كان يناقش معهم مشروع الوحدة قائلاً: "**ماذا يعني الاتحاد** " فرد عليه الحاكم بلهجة لا تخلو من السخرية: "**الاتحاد يعني التطور**".

وبشكل عام، لم تتفاعل مع تلك الدعوة غير القوى السياسية والشعبية في مدينة عدن، وكذلك في مدن السلطنات الرئيسة من المحميات مثل سلطنة لحج وسلطنتي حضرموت، وعلى الرغم من ظهور بعض الآراء والمواقف هنا أوهناك إلا أنها في كل الأحوال كانت تمثل آراء شخصية لبعض المثقفين والمستنيرين الذين تأثروا إما بمدينة عدن وإما ببلدان الخارج، ولا تمثل رأيًا عامًا من مشروع الوحدة.

ومهما يكن من أمر، فعندما ارتفعت وتيرة النقاش لموضوع وحدة المحميات، في نهاية أربعينيات وبداية خمسينيات القرن العشرين، تأثر بعض سكان المحميات، لاسيما التي ظهرت في مدنها الأندية والجمعيات، بوجهة نظر حكامها في ذلك الموضوع، فأبناء لحج مثلاً أيدوا موقف سلطانهم في أن يكون صاحب المكانة الأولى في أي اتحاد، ولم يتأخر مثقفوها عن الترويج لذلك الموقف، سواء في الاجتماعات العامة أو في كتاباتهم في الصحف التي كانت تصدر في عدن، وعارضوا بشدة فكرة إسناد رئاسة الاتحاد إلى الأجنبي، كما عارضوا فكرة أن تكون لحج عاصمة الاتحاد إذا كان ذلك الاتحاد لا يرأسه سلطانهم[١].

(١) أحمد سعيد صدقة: المرجع السابق.

وفي المقابل عبر عدد من أبناء السلطنات الأخرى وبالتحديد التي كانت تنافس سلطنة لحج، عن معارضتهم لفكرة إسناد الرئاسة إلى أحد الحكام، بحجة عدم وجود من تتوافر فيه جميع الشروط المطلوبة لزعامة الاتحاد[١]، وبصفة عامة، يمكن القول إن معظم المواقف السياسية والشعبية التي برزت حول مشروع وحدة المحميات في بعض السلطنات، مواقف متعصبة لحكامها في معظم الحالات، وأحيانًا كانت تلك المواقف تعبر بشكل غير مباشر عن حقيقة مواقف الحكام أنفسهم من مسألة الوحدة، عندما كانوا لا يجرؤون على طرحها بصورة علنية خشية من غضب البريطانيين، فقد انتقد بعض أبناء المحميات مبررات الوحدة التي طرحها حاكم عدن في جلسة المجلس التشريعي، في نهاية ١٩٤٨م ومنها الخطر الشيوعي[٢]، فليس من المعقول حسب تعبير أحدهم في إحدى الصحف أن تجد الشيوعية طريقها عند شعوب قبلية متحفظة بتقاليدها العربية والدينية، كما انتقدوا القول بأهمية الوحدة من أجل الدفاع عن البلاد، فبعضهم كان لا يرى أهمية لتلك المسألة إذ لا يوجد من يهدد المحميات بالخطر[٣] .

ولعل ما يلفت النظر في المواقف التي كان يسجلها بعض سكان المحميات من المشروع الاتحادي، هو تشجيع بعض نزلاء المحميات الذين قدموا إليها من شمال اليمن بعد فشل حركة ١٩٤٨م، فكرة ذلك المشروع، ومنهم حسين بن عثمان الوزير، الذي كان يكتب في صحف عدن في سنة ١٩٤٩م يشيد بالجهود الرامية إلى وحدة المحميات التي ستذهب معها - حسب قوله في إحدى تلك الصحف - معنوية الانتماء الرسمي من طائفة أو منطقة أو قبيلة إلى الانتماء إلى جنوب العرب[٤].

---

(١) ثابت صالح حسن: حول اتحاد المحميات، فتاة الجزيرة، العدد (٤٦١)، ٦ مارس ١٩٤٩م .

(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٤٥٥)، ٢٣ يناير ١٩٤٩م.

(٣) ثابت صالح حسن: المرجع السابق.

(٤) حسين بن عثمان الوزير: المرجع السابق.

ولم تلق فكرة الوحدة الفيدرالية للجنوب بشكل عام، أو للمحمية الشرقية بشكل خاص، في المحمية الشرقية وبخاصة حضرموت، الاهتمام والتفاعل الشعبي الذي حظيت به فكرة وحدة حضرموت، لكنها في الوقت نفسه لم تلق قدرًا كبيرًا من المعارضة أو الرفض لاسيما من السكان، وفي كل الأحوال فالتباين الذي برز في حضرموت من مشروع وحدة المحمية الشرقية الذي عرضته بريطانيا كان في مجمله حول شكل الوحدة وليس حول الوحدة ذاتها، فبعد الدعوة إلى تلك الوحدة، التي تبناها المستشار السياسي في المكلا في أكتوبر ١٩٤٧م، طرحت بعض الأوساط السياسية والشعبية المستقلة في حضرموت أفكارًا أخرى للوحدة، مثل الدعوة إلى قيام جمهورية في حضرموت، والدعوة إلى تشكيل حكومة حضرمية من خلال الانتخاب المباشر(١)، وفي الوقت نفسه ساند الموالون للسلطة وجهة نظر حكامهم من ذلك المشروع، وبخاصة في السلطنة القعيطية، التي حاول عدد من مثقفيها وكتابها في سنة ١٩٤٩م دعم طموح السلطان صالح بن غالب القعيطي في تزعم كتلة المحمية الشرقية(٢).

أما المتعصبون لوحدة حضرموت فقد عارضوا فكرة دخول سلطنتي حضرموت في أي شكل اتحادي مع المحميات الأخرى سواءً في جنوب اليمن أم في المحمية الشرقية، فقد كانوا يعتقدون أنه من الصعب الحديث عن وحدة للمحميات في ظل ذلك الاختلاف الكبير في نظم حكمها وطريقة معيشتها، ومستوى تطورها، غير أنهم كانوا يرون أن وحدة حضرموت التي أوضاعها متقاربة بشكل كبير - حسب رأيهم - ممكنة وضرورية، وهم لا يعترضون - حسب رأي أحدهم - على الفيدرالية في الجنوب، أو في المحمية الشرقية من حيث المبدأ، ولكنهم يرون بأن الوقت ما زال مبكرًا على طرحها، إذ لابد من قيام إصلاحات داخلية منفردة لإيجاد التوازن المطلوب لقيام مثل ذلك

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٣٩٣)، ١٩ أكتوبر ١٩٤٧م.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٤٥٧)، ٦ فبراير ١٩٤٩م.

الاتحاد[١].

وإجمالاً، يمكن حصر المواقف العامة في حضرموت، من مشروع الوحدة الفيدرالية للمحمية الشرقية، التي تبنتها بريطانيا في تلك المرحلة بأربعة اتجاهات أساسية:

الأول - يدعو إلى وحدة حضرموت أولاً، قبل التفكير في دخولها في أي اتحاد آخر.

الثاني - كان يدعو إلى استقلالها أولاً ومن ثَمّ تقرير الشكل الاتحادي الذي يختاره الشعب.

الثالث - يوافق على قيام اتحاد فيدرالي للمحمية الشرقية، ولكنه يطالب بتخفيف القيود الاستعمارية عليها. و

الرابع - يدعو إلى إقامة اتحاد واحد فقط يشمل جميع محميات الجنوب، ويطالب بتخفيف القيود الاستعمارية عليه[٢]، وهذا الاتجاه الذي ظهر في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، لاشك في أنه تأثر بأفكار رابطة أبناء الجنوب العربي التي ظهرت في ذلك الوقت، إن لم يكن في الأساس يمثلها.

وكانت المواقف العامة في مدينة عدن من مشروع وحدة المحميات لها أبعاد مختلفة عن ما كانت عليه المواقف في المحميات، فمع نهضة عدن الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أخذ النشاط السياسي والاجتماعي الذي بدأ يتبلور في المدينة يكتسب طابعًا غير وطني في بداية الأمر[٣]، فلم تهتم صحف عدن أو الجمعيات والنوادي التي ظهرت فيها بعد

---

(١) أحمد عوض باوزير: المرجع السابق.

(٢) محمد جبريل: مدينة المهاجرين "حضرموت"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٠٠.

(٣) محمود كامل المحامي: اليمن شماله وجنوبه تاريخه السياسي وعلاقاته الدولية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٢٧٨.

الحرب، لا من قريب ولا من بعيد، بالقضايا التي كانت تهم شؤون المحميات، مثل الوحدة، أو الاستقلال، أو حتى الدعوة إلى تحسين أوضاعها، على الرغم من تفاعلها الإيجابي مع القضايا العربية العامة. ولا ريب في أن اختلاف التركيب الديموجرافي لسكان عدن، ووضعها كمستعمرة خاضعة بصورة مباشرة للحكم البريطاني، لم يساعد على تكوين موقف إيجابي عام في المدينة، مع القضايا السياسية التي لها علاقة بمستقبل الجنوب منذ وقت مبكر. وفضلاً عن ذلك فقد كان معظم النشاط الاقتصادي في عدن بأيدي رجال أعمال أجانب وأكثرهم من الهنود، وكانوا لأسباب تجارية محضة، يودون بقاء بريطانيا في عدن، والحفاظ على الوضع القائم، فهم يملكون نفوذًا في شؤون المستعمرة لا يتفق مع نسبتهم العددية إلى السكان[١]، ولذلك عملوا كل ما في وسعهم لعدم ربط عدن بمستقبل المنطقة المحيطة بها.

فعندما طرحت السلطات البريطانية موضوع الاتحاد الفيدرالي لجنوب اليمن، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أثار ذلك قلق تجار عدن، حتى ذات الأصول العربية، إذ كانوا يخشون على مستقبل عدن، في ظل الانتعاش الاقتصادي والسياسي الذي كانت تشهده، من هيمنة أمراء المحميات ونظامهم القبلي المتخلف، وأكثر ما كان يقلقهم تطلعات سلطان لحج الذي كان يود أن يكون ملكًا على المنطقة، ولذلك كان رد فعلهم على مشروع وحدة المحميات، المطالبة بالحكم الذاتي لعدن وربطها بالكومنولث البريطاني، مستعينين في ذلك بتصريح "جول هول" وزير المستعمرات البريطاني في يوليو ١٩٤٦م الذي قال فيه إن وزارته ستنظر في أوضاع المستعمرات وستمنحها الحكم الذاتي[٢]، وبلغ نشاط دعاة الحكم الذاتي ذروته في نهاية الأربعينيات، حتى أنهم تسيدوا العمل

---

(١) G. King: Imperial Outpost. Aden, P. 47.

(٢) محمد علي لقمان: عدن تطلب الحكم الذاتي، مطبعة فتاة الجزيرة، عدن، بدون تاريخ، ص ١٤.

السياسي الحزبي في عدن، في تلك المدة التي سبقت ظهور "الرابطة"، مستفيدين في ذلك من دعم الصحافة المؤازرة لذلك المطلب مثل "**فتاة الجزيرة**"، و"**القلم العدني**"، و"**الشباب**"، التي روجت للحكم الذاتي، وللأفكار التي تقول إن عدن كيان مستقل عن الجنوب، وإن لأبنائها وحدهم حق تقرير مصيرها دون تدخل الآخرين، وانتقدت مجلة "المستقبل" العدنية من أسمتهم بالضيوف على عدن والمقصود بهم أبناء المحميات وأبناء الشمال، بسبب وقوفهم ضد تطلعات العدنيين ومزاحمتهم في مصالحهم ورزقهم، وقالت في إحدى افتتاحياتها: " **إن بعضهم يقولون إنهم مسلمون وإن هذه البلاد إسلامية ولهم الحق في البقاء فيها، ونسوا أن العدني وغير العدني لا يستطيع أن يذهب إلى أي بلاد إسلامية أو عربية للعيش فيها**"[(١)].

وعبّر قادة الجمعية العدنية - التي تأسست في سنة **١٩٥٠م**[(٢)]، والتي تزعمت تيار الاستقلال الذاتي لعدن، مرات عديدة - عن انزعاجهم ليس من الدعوة إلى ربط عدن بالمحميات التي بدأ يطرحها البعض فحسب، بل وحتى من استغلال عدن للدعوة إلى وحدة المحميات التي كان يدور حولها النقاش بين البريطانيين وحكام المحميات. ففي افتتاحية مجلة "الشباب" التي كان يرأسها أحد قادة الجمعية العدنية طالبت الداعين إلى تلك الوحدة الذهاب إلى مناطقهم لنشر تلك الدعوة (العظيمة) بوساطة الإذاعات والصحف هناك - من باب السخرية بأوضاع المحميات - بدلاً من التطبيل والتزمير لها في عدن، وراهنت تلك المجلة على استحالة وحدة المحميات، بسبب ما وصفته من تفشي وباء الإقطاعية الرهيب وسيطرة السلاطين على شؤون المحميات[(٣)].

وكانت السلطات البريطانية في عدن، قد أبدت تعاطفًا قويًا في تلك المدة

(١) المستقبل: عدن، العدد الرابع، إبريل ١٩٤٩م
(٢) د. محمد عمر الحبشي: المرجع السابق، ص ٩١.
(٣) الشباب: عدن، العدد (٩٨)، ١٣ أكتوبر ١٩٥١م.

مع دعوة الحكم الذاتي لعدن، وربما كانت وراء قيامها، فمن جهة كانت لا تفكر في ذلك الحين في ربط مستعمرة عدن بأي كيان اتحادي يظهر في المحميات، ومن جهة أخرى رأت في ذلك التيار الذي يطالب فقط بالحكم الذاتي، وربط عدن بالكومنولث تيارًا معتدلاً - من وجهة نظرها - مقارنة بالتيارات الوطنية والقومية، التي كانت تناهض كل أشكال التدخل الأجنبي. وعمومًا فقد كان تصريح حاكم عدن "شامبيون Champion" في نهاية الأربعينيات، الذي قال فيه إن أبناء عدن في طريقهم إلى الحكم الذاتي(١)، يعكس ذلك التعاطف البريطاني مع تلك الدعوة.

وتيار الحكم الذاتي في عدن الذي كان يقوده في ذلك الوقت محمد علي لقمان وحسن علي بيومي، كان يستند في الأساس على دعم الجاليات الأجنبية في عدن لاسيما الهندية والصومالية، التي كان يهمها لدوافع مفهومة، تأكيد الخصوصية التي تتمتع بها عدن عن مناطق الداخل. وقد خاضت الجمعية العدنية منذ تأسيسها معارك سياسية وإعلامية مع حكام المحميات والقوى السياسية التي كانت تسعى لربط مستقبل عدن بالمحميات، وبلغ عدم ارتياحها لموقف سلطان لحج فضل بن عبد الكريم، في ذلك الأمر، أن أعادت إليه المبلغ الذي كان قد تبرع به للجمعية عند تأسيسها، وطالبته ببطاقة العضوية الشرفية التي كانت قد منحتها له(٢).

وبسبب القلق من قيام أي اتحاد في المحميات، الذي قد يفرض سيطرته في المستقبل على كل أنحاء الجنوب، شن محمد علي لقمان الأب الروحي للجمعية العدنية، حملة انتقادات في كتاباته على حكام المحميات بسبب قبولهم مناقشة فكرة قيام الاتحاد، واتهمهم بأنهم يطالبون باستعمار المحميات في

(١) محمد علي لقمان: شرعية مطالب الأمة العدنية، مجلة الشباب، العدد (٣١)، ١٧يونيو ١٩٥٠م.

(٢) مجلة الشباب: العدد (٢٣)، ٢٢ إبريل ١٩٥٠م.

صورة وحدة تشرف عليها حكومة عدن البريطانية[١].

وكانت رؤية الجمعية العدنية المعلنة لمستقبل جنوب اليمن هي بقاء المحميات في وضعها الراهن حتى عام ١٩٧٤م، الذي تنتهي فيه المعاهدة اليمنية البريطانية الموقعة في ١٩٣٤م، وعندها ستكون المحميات في مركز يخولها إما البقاء مستقلة في ضمن الكومنولث، وإما الانضمام إلى حكومة الإمام في شمال اليمن، وفي الوقت نفسه ستكون عدن قد وصلت إلى الحكم الذاتي ويمكن لها الاتحاد مع المحميات في ضمن الكومنولث، في حال ظلت تلك المحميات مستقلة، على أن يكون لكل منها حكمها الإداري المستقل[٢].

وحاول قادة الجمعية العدنية، تعطيل مشروع وحدة المحميات، بطرح مشاريع اتحادية بديلة، مثل ذلك المشروع الذي تبناه محمد حسن خليفة في سنة ١٩٥١م، والذي كان يهدف إلى قيام جمهورية في جنوب الجزيرة يمكن لها أن تشمل شمال اليمن وعمان، وتتألف - حسب تصوره - من دول متحدة، في الجانب الاقتصادي فقط، على أن يترك الجانب السياسي، للزمن حتى تستطيع تلك الدول أن تتقارب بأوضاعها العامة[٣]. وعلى الرغم من ترويج الصحف الموالية للجمعية العدنية لتلك الفكرة، التي كانت ترمي إلى هيمنة تجار عدن على الحياة الاقتصادية والتجارية على المناطق المجاورة، إلا أن القوى السياسية الحزبية والحكومية، في عدن والمحميات لم تكلف نفسها حتى الالتفات إليها.

وعلى أية حال فقد تمخض الجدل السياسي الذي شهدته عدن والمحميات، في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، حول المستقبل السياسي للجنوب، عن ولادة حزب "رابطة أبناء الجنوب العربي " في سنة ١٩٥١م، الذي تشكل من

(١) محمد علي لقمان: قصة الدستور اللحجي، ص ١٧.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٥٣٠)، ١٦ يوليو ١٩٥٠م.
(٣) المرجع نفسه: العدد (٥٩٩)، ٩ ديسمبر ١٩٥١م.

بعض المثقفين والمتعلمين من أبناء المحميات، الذين أكملوا دراستهم في الجامعات العربية، أبرزهم محمد علي الجفري، وشيخان الحبشي، و من بعض المهاجرين العائدين لاسيما من إندونيسيا، والحبشة، والهند، والسودان، بعد أن تبدلت الأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك البلدان بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تحالف ذلك الحزب الذي كان يطالب بوحدة (الجنوب العربي) مع بعض السلاطين، الذين كانوا لسبب أو لآخر يشاطرونه تلك الدعوة، للوقوف في وجه تيار الجاليات الأجنبية في عدن[١]، الذي شكل منافسًا سياسيًا واقتصاديًا خطرًا لهم.

ويمكن القول إن حزب الرابطة، الذي كان رد فعل معاكس للدعوات الوحدوية الضيقة، لاسيما دعوة عدن للعدنيين، ودعوة وحدة حضرموت الكبرى، شكل في ذلك الوقت خطوة متقدمة ومهمة في مجال العمل السياسي الوطني في جنوب اليمن، فحزب رابطة أبناء الجنوب بالإضافة إلى أنه تسيد النشاط السياسي الوطني في النصف الأول من الخمسينيات في الجنوب، كان منبعًا لمعظم الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة التي ظهرت بأطروحات وطنية جديدة.

ومهما يكن من أمر، فقد تصدى مثقفو حزب الرابطة والصحف المتعاطفة معهم لدعاة الحكم الذاتي لعدن، ووصفوهم بأنهم عناصر غير وطنية، وأنهم لأسباب نفعية خاصة يهمهم فصل عدن عن الجنوب، فكتب عبدالله باذيب الصحفي اللامع وأحد قيادات حزب رابطة الجنوب في أوائل الخمسينيات، في صحيفة الفجر يقول: " **نحن نرفض الحكم الذاتي لأنه منحة تعطى في الوقت المناسب، والحكم الذاتي ليس هدفًا وطنيًا، وإنما هو هدف انفصالي لفصل عدن عن الجنوب**"[٢]. وبنفس القوة كذلك وقف "تيار الجنوبية" في وجه

(١) د. جاد طه: المرجع السابق، ص ٤٢٦.

(٢) عبدالله باذيب: توابل، مطابع الحرية، عدن، بدون تاريخ، ص ٩٧-٩٩.

الدعوات الوحدوية المناطقية الضيقة الأخرى في الجنوب.

وعلى إثر قيام " **الرابطة** " تعمقت دعوة وحدة الجنوب واتسعت فامتدت إلى معظم السلطنات والمشيخات الرئيسة، وشملت فئات اجتماعية عديدة، في كل من عدن والمحميات الشرقية والغربية[١]، وكرست عدد من الصحف الأهلية الصادرة في عدن منها: "النهضة" و"الفجر"، معظم مواضيعها وأبوابها لتلك الدعوة، وأشادت من حيث المبدأ بمشروع الاتحاد الذي تجري المحاولات بين البريطانيين وحكام المحميات لقيامه، وقالت صحيفة "النهضة" في إحدى افتتاحياتها: " **مفهومنا للاتحاد يقول: الاتحاد على أنه النهوض بالجنوب وخلق التجانس بين شعوبه وإزالة جميع الفوارق.. ونفهم الاتحاد أن يستفيد أبناء الجنوب من خبرات أبناء عدن، ويتحرك بهم جهاز الاتحاد الإداري**"[٢]. وعمومًا فقد نظر البريطانيون وحكام المحميات - الذين كان يهمهم تدعيم مستقبلهم السياسي في الجنوب - إلى تطلعات الرابطة بقلق شديد، ولذلك حاولوا تجاهلها والتقليل من شأنها، فدفع بها ذلك إلى مزيد من الابتعاد بمشروعها السياسي للجنوب عن المشاريع البريطانية، التي أخذت تصعد من مقاومتها لها.

وعلى صعيد آخر، فقد أضافت محاولة قيام اتحاد فيدرالي في المحميات البريطانية في جنوب اليمن، عاملاً آخرًا من عوامل التوتر والنزاع في العلاقات البريطانية الإمامية، على الرغم من الحرص الذي كانت تبديه بريطانيا لتحسينها، فاتفاقية **١٩٣٤**م بين الجانبين لم تضع حدًا لمشكلة النزاع على الحدود بين المحميات ودولة الإمام، بل أسهمت في تعميقه بسبب اختلاف الطرفين على تفسير النص الوارد في المادة الثالثة من الاتفاقية وهو "**بقاء الوضع الراهن في**

---

(١) عمر الجاوي: تقسيم اليمن الحديث، مجلة الحكمة، العدد (١٥٧)، فبراير ١٩٨٩م، ص ٢٢.

(٢) النهضة: العدد (١٨٥)، ٢١ يناير ١٩٥٤م.

الحدود"[١]. فمفهوم الإمام يحيى ومن بعده ابنه أحمد لذلك النص هو عدم تغيير الحدود داخل المحميات نفسها وعلى أطرافها الخارجية، أما البريطانيون ففهموه على أنه يتعلق فقط بالحد الفاصل بين المحميات وممتلكات الإمام[٢]، وفي كل الأحوال فقد أدت الصياغة الغامضة لموضوع الحدود إلى أن يقوم كل طرف بتفسيرها كما يهوى، ومن ثَمّ يبني على ذلك التفسير مواقفه السياسية، فالإمام عدّ قيام أي اتحاد في المحميات، في خلال مدة سريان الاتفاقية، إخلالاً بها، لأنه يغير الوضع الراهن على الحدود، بينما كان البريطانيون يرون أن قيام الاتحاد لا يتعارض مع الاتفاقية لأنه لا يغير الحدود بين المحميات ودولة الإمام[٣].

وهكذا فقد اتجهت العلاقة بين البريطانيين والإمام يحيى إلى مزيد من التدهور، فعلى إثر المنازعات الحدودية بينهما، التي لاحظناها في " شبوة "، أو في "حيد الماء"، وتباين مواقفهما من مستقبل المحميات ووحدتها، اتجه كل منهما إلى احتضان معارضي الطرف الآخر ودعمهم، ففي إطار سعي الإمام يحيى لعرقلة السياسات البريطانية في جنوب اليمن، عمل على تحريض المشايخ والزعماء المنشقين في المحميات ومساعدتهم، ومنهم الأمير "حيدرة " ابن أمير الضالع[٤]. وفي المقابل وفرت مدينة عدن مناخًا مناسبة لمعارضي حكم الإمام، وساعدتهم حكومتها بطرق غير مباشرة لإبداء سخطهم على الإمام والدعوة جهارًا ضده[٥]، وكانت تلك المعارضة قد وجدت في عدن التي وصلت إليها أعداد كبيرة من أبناء شمال اليمن، فرصة مناسبة لممارسة نشاط سياسي وإعلامي واسع ضد حكم الإمام، من خلال " **الجمعية اليمنية الكبرى**" ثم

---

(١) Records of Yemen Vol, 8, P. 40.

(٢) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٥.

(٣) Reilly: Aden and the Yemen, P. 26.

(٤) إدجار أو بالانس: اليمن الثورة والحرب، ترجمة د. عبدالخالق محمد لاشيد، دار الرقي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص ٩٣.

(٥) محمد كمال عبدالحميد: المرجع السابق، ص ٤٦.

"**الاتحاد اليمني**"، غير أن حرص تلك المعارضة على حسن علاقتها بالبريطانيين، جعلها تبدي تحفظها على قضايا كثيرة، مثل قضية الاستعمار البريطاني في الجنوب، ومسألة وحدته[١]، فأثار ذلك حولها كثيرًا من الشك والتساؤل عند بعض الأطراف السياسية الأخرى.

وبعد فشل حركة الإصلاح في شمال اليمن في **١٩٤٨**م حاول الإمام أحمد الذي تولى مقاليد الحكم بعد مقتل والده، تحسين علاقته بالبريطانيين في عدن، فوجه دعوة لـ "شامبيون" حاكم عدن في نهاية **١٩٤٨**م لزيارة تعز، وعلى الرغم من حفاوة الاستقبال التي قوبل بها إلا أن تلك الزيارة لم تسفر عن أي تقدم في العلاقة بين الطرفين، وفشل حاكم عدن حتى في إقناع الإمام في مسألة إقامة علاقة دبلوماسية رسمية مع بلاده[٢]. والمحسوب فقط لتلك الزيارة أنها استطاعت إدخال السكينة إلى العلاقة بين الطرفين منذ ذلك الحين وحتى سبتمبر **١٩٤٩**م، حيث تأزمت الأمور مرة أخرى بسبب مشكلة مبنى الجمارك الذي حاولت إمارة بيحان أن تقيمه في منطقة "نجد مرقد" الحدودية، والذي بسببه نشبت عدة مواجهات عسكرية ليس في "نجد مرقد" وحدها، بل وفي أماكن أخرى على الحدود مع بيحان، التي انتهت بإجبار جنود الإمام على التراجع بعد تدخل الطائرات البريطانية[٣].

وعلى أثر مشكلة "نجد مرقد"، فعّل الإمام أحمد دعمه للجماعات القبلية المعارضة في الجنوب وحاول تحريض القبائل الأخرى على مقاومة سلطة البريطانيين ومشاريعهم السياسية، وفي منتصف **١٩٥٠**م كون وزارة خاصة بشؤون الجنوب لذلك الغرض، برئاسة حسن علي إبراهيم، ومحمد عبدالله

---

(١) علي السقاف: العدوان البريطاني على اليمن، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص٥٨.

(٢) Reilly: Aden And The Yemen, P. 28.

(٣) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٧.

العمري، الذين طلبوا من معظم مشايخ المحميات وأعيانها زيارة تعز لمقابلة الإمام، لكن لم يتجاوب مع تلك الدعوة إلا عدد محدود، لعل أبرزهم "بن هرهرة" سلطان يافع العليا، والشيخ "رويس" من العوالق العليا[١].

وانخفضت وتيرة تدخل الإمام في شؤون المحميات عقب المفاوضات التي شهدتها لندن في يناير **١٩٥١**م بين حكومة المملكة المتوكلية والحكومة البريطانية، والتي أسفرت عن توقيع الطرفين لاتفاق ينص على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وعلى تشكيل لجنة من الطرفين لمعالجة مشكلة الحدود[٢]، غير أن عدم ظهور تلك اللجنة إلى حيز الوجود، واستمرار المحاولات البريطانية في وحدة المحميات، جعل أسباب النزاع بين الطرفين مفتوحة. ومع أن التوازن العسكري بين الجانبين كان لا يخدم نظام الأئمة، إلا أن التطورات السياسية في المنطقة العربية، كانت باستمرار تعزز موقفه في ذلك النزاع، وفي مقاومته لمحاولة وحدة المحميات.

فقد شكل قيام **الجامعة العربية** في **١٩٤٥**م وانضمام دولة الإمام إليها منذ البداية، عامل دعم لحكومتها في نزاعها الطويل مع البريطانيين حول مناطق جنوب اليمن، فعندما عرضت حكومة الإمام ذلك النزاع على الجامعة العربية في يونيو **١٩٤٦**م أعطى مجلس الجامعة تأييده الكامل لموقف حكومة الإمام[٣]، وفي إطار استمرار ذلك التأييد والتضامن، عارضت الجامعة العربية بشدة محاولة بريطانيا في خلال نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، إقامة اتحاد في محميات جنوب اليمن، واستمرت الجامعة العربية على ذلك الموقف كما سنلاحظ في تعاملها مع المحاولات الاتحادية التالية لتلك المحاولات، ومع أن

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٥٣٥)، ٢٧ أغسطس ١٩٥٠م.

(٢) Reilly: Aden And The Yemen, P. 31.

(٣) علي الصراف: اليمن الجنوبي، ص ٥٢. أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م، ص ٥٤.

دعم الجامعة العربية لحكومة الإمام لم يشكل ضغطًا سياسيًا كافيًا لوقف الإجراءات والسياسات البريطانية في جنوب اليمن، لكنه شكل دعمًا معنويًا مهمًا لموقف الإمام، خصوصًا وأن ذلك الدعم جاء في مرحلة صعود النزعة القومية العربية التي كانت تسعى إلى التخلص من الاستعمار، وإلى وحدة العرب.

مشروع الاتحاد في١٩٥٤م:

على أثر الضرر الذي لحق بنفوذ البريطانيين في مصر بعد قيام الثورة في **١٩٥٢م**، تضاعفت أهمية عدن ومحمياتها بالنسبة لهم، فالجلاء عن قناة السويس اقتضى نقل مركز القوات البريطانية في الشرق الأوسط إلى عدن، حتى تتمكن من المحافظة على المصالح البريطانية الحيوية في المنطقة، فأصبح قيام دولة اتحادية تضم المحميات البريطانية في جنوب اليمن، وتربطها بالحكومة البريطانية معاهدة صداقة وتضامن ودفاع، أفضل خيار للمحافظة على مركزها الاستعماري في عدن، لاسيما بعد أن قضي تدريجيًا على النفوذ البريطاني في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي[١].

ولذلك تجددت المساعي البريطانية في محاولة وحدة المحميات في نهاية عام **١٩٥٣م**، فبعد موافقة وزير المستعمرات البريطاني على المقترحات الخاصة بتشكيل اتحادين فيدراليين في المحميتين الشرقية والغربية[٢]. عقد السر "هيكنبوثام Hickinbotham" حاكم عدن (١٩٥١-١٩٥٦م) اجتماعًا في ٧ يناير ١٩٥٤م مع حكام السلطنات والإمارات الآتية: **لحج، والعوذلي، ويافع السفلى، والفضلي، وبيحان، والضالع**، ومشيخات: **العوالق العليا، والشعيب، والعقارب، واتحاد دثينة** وبعض مشايخ **يافع العليا**، وبخلاف المرات السابقة التي كان يحرص البريطانيون فيها، على إتاحة الفرصة في بدايتها

(١) د. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي ص ٥٦. حسين فوزي النجار: بريطانيا والجنوب العربي، ص٤٩ .

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p. 39.

لحكام المحميات على إظهار رغباتهم فيما يخص الإطار العام للاتحاد المزمع إقامته، حتى لا يحسوا بثقل التدخل البريطاني في ذلك المشروع، عرض عليهم الحاكم في ذلك الاجتماع، أفكارًا عملية للمشروع الاتحادي المراد تحقيقه(١).

وفيما يبدو، فقد كان لدى البريطانيين أمل كبير بنجاح المشروع الاتحادي في المحمية الغربية هذه المرة، فالدعوة المنتقاة لبعض حكام المحميات لحضور المباحثات، كانت توحي بأن هناك ترتيبًا مسبقًا قد تم مع هؤلاء الحكام، وأن هناك إشارات ايجابية منهم، ثم إن قيام حاكم عدن بعرض تفاصيل مشروع الاتحاد في ذلك الاجتماع المفتوح كان يؤكد من جهة أخرى ثقة البريطانيين في قبول الحكام له، أو على الأقل تعاملهم معه بايجابية.

وفي كل الأحوال، فقد بدأ حاكم عدن قبل عرض المشروع، بحديث تمهيدي، استعرض فيه التطور الذي حدث في المحميات، والدعم الذي قدم لها من بريطانيا، وحاول إظهار أهمية المشروع الاتحادي لمستقبل المحميات على حد قوله إن المحميات بلغت نقطة من التطور يصعب بعدها التقدم، ما لم تحدث التغييرات المطلوبة، ومضى في تحفيزهم لذلك المشروع قائلاً: "**إنكم رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد، ووطن واحد ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة، بعضها كبير والآخر صغير وبعضها غني والآخر فقير. فأنتم مفرّقون وتفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية...ولا أدري كيف تستطيع بلادكم أن تتطور وأنتم على هذه الحال**". والمهم في ذلك كله قد أوضح للحُكام الحاضرين، أنه قد أعد هو ومستشاره منذ وقت برنامجًا للمحميات يرمي إلى إزالة الفرقة، لأنهم - حسب قوله- بدون قوة الاتحاد سوف يفشلون في احتلال المنزلة اللائقة بهم في هذا العصر الحديث(٢).

---

(١) R.Y. Gavin: Aden under British Role, p. 332.

(٢) النهضة: عدن، العدد (١٨٤)، ١٤ يناير ١٩٥٤م. محمود الشرقاوي: جنوب الجزيرة العربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٣٥-٣٩.

وكانت فكرة ذلك المشروع الاتحادي تعتمد أساسًا على المحميات الغربية التي تربطها بالحكومة البريطانية فقط معاهدة الاستشارة[١]، وبذلك ستبقى المحميات الأشد تخلفًا مثل: سلطنة **الحواشب**، واتحاد **دثينة**، ومشيخات **العقربي** و**العولقي** و**يافع العليا**، خارج الاتحاد المقترح لأنها - حسب رأي المعتمد البريطاني في المحمية الغربية- تفتقد في ذلك الوقت إلى الإدارة المنظمة، وتحسين الإدارة كان شرطًا بريطانيًا يسبق عقد المعاهدات الاستشارية[٢].

وعمومًا فقد كانت أهم نقاط مسودة الدستور المقترح، الذي ورد في **١٤** صفحة واشتمل على **١٢** بابًا و**٩٦** مادة وثلاثة ملاحق هي: تأسيس اتحاد بالمحمية الغربية يعرف باسم (اتحاد محمية عدن الغربية) يضم السلطنات والأمارات الآتية: **سلطنة العواذل، سلطنة العوالق السفلى، إمارة بيحان، إمارة الضالع، سلطنة الفضلي، سلطنة لحج، سلطنة يافع السفلى، مشيخة العوالق العليا، مشيخة الشعيب**[٣]. ويتحمل قيادته الحاكم العام لمستعمرة عدن الذي سيكون المندوب السامي للاتحاد، ورئيس مجلس الرؤساء (مجلس حكام الإمارات) وينوب الرئيس عضو من ذلك المجلس يتم اختياره كل سنة، وسيكون المعتمد البريطاني مستشار المجلس، ونائب المندوب السامي، والسكرتير العام للإدارة الاتحادية[٤]، وكذلك رئيس المجلس التنفيذي الذي يخضع لمجلس الرؤساء، والذي تشكل عضويته من: المستشار القضائي، والسكرتير المالي للإدارة الاتحادية، وعضوين من مجلس الرؤساء، وعضوين من المجلس التشريعي يعينهم المندوب السامي لمدة سنتين[٥]. ونص المشروع كذلك على

(١) النهضة: العدد (١٨٤)، ١٤ يناير١٩٥٤ م.
(٢) القلم العربي: العدد (٢٠)، ١٣ يناير ١٩٥٤م.
(٣) مشروع دستور اتحاد محمية عدن الغربية: الباب الأول، المادة الأولى. ص٢.
(٤) المرجع نفسه: الباب الثالث، المادة "٥" الفقرات (١، ٢، ٤، ١٢)، ص ٣ -٤.
(٥) نفسه: الباب الرابع، المادة "١٦"، الفقرات (١، ٢، ٣، ٤)، ص٤.

تأسيس مجلس تشريعي ينتخب رئيسه من بين الأعضاء لمدة سنتين، وتتكون عضويته من أعضاء رسميين يعينهم المندوب السامي لا يتجاوز عددهم أحد عشر عضوًا، وعضوين عربيين يعينهم مجلس الرؤساء بمشورة المندوب السامي وعضوًا واحدًا لكل ولاية من ولايات الاتحاد(١).

ومجمل القول، فقد جعل مشروع الاتحاد في ١٩٥٤م معظم الصلاحيات في يد المندوب السامي، فهو الرئيس، وهو من يعين أغلب أعضاء المجلسين: التنفيذي والتشريعي، وهو من يحق له اقتراح القوانين أو سنها، وهو من يعين قضاة المحكمة العليا للاتحاد، التي تفصل في القضايا التي تحدث بين الولايات الاتحادية(٢)، كما يحق له في حالة حدوث أي طارئ أن يحتفظ لنفسه بكل الصلاحيات أو ببعض المخولة للمجالس الثلاثة التي سبق ذكرها(٣). وفضلاً عن ذلك فقد نص المشروع على أن يكون المندوب السامي مسئولاً كاملاً على المسألة الدفاعية(٤).

وكان مشروع وحدة المحمية الشرقية أو السلطنات الثلاث: (القعيطية، الكثيرية، الواحدية) الذي عرض في تلك السنة، قد هدف أساسًا إلى التركيز على إدارة تلك السلطنات وماليتها(٥)، فشمل قيام ثلاثة مجالس:

الأول - مجلس السلاطين، يتكون من حكام السلطنات الثلاث بالإضافة إلى المستشار البريطاني المقيم.

والثاني - مجلس تشريعي، يتكون من سبعة أعضاء بحسب وظائفهم من بينهم السكرتير العام للحكومة، والمستشار المقيم، والسكرتير المالي، واثنان

(١) مشروع دستور اتحاد محمية عدن الغربية: الباب الخامس، المادة "١٨"، ص٦.
(٢) المرجع نفسه: الباب السابع المادة ٦٠، الفقرتان (١، ٢)، ص١١.
(٣) نفسه: الباب التاسع، المادة ٧١، ص١٣.
(٤) نفسه: الباب العاشر، المادة ٧٩، ص١٥.
(٥) مشروع دستور اتحاد المحمية الشرقية: البند الأول، عمومي، ص٢.

من الموظفين يوصي عليهم السكرتير العام، وثمانية أعضاء غير رسميين يعينون لمدة سنتين، ويمثلون السلطنات الثلاث، بنسب مختلفة حسب حجم السكان، أربعة للسلطنة القعيطية، والأربعة الآخرون تتقاسمهم بالتساوي السلطنتان الكثيرية والواحدية(١).

والثالث - المجلس التنفيذي، يرأسه السكرتير العام للحكومة الذي سيكون مسئولاً أمام مجلس السلاطين، عن السياسة والإدارة الحكومية للأقاليم، وتتكون عضويته من: السكرتير المقيم، والسكرتير المالي، ورئيس القضاء الشرعي الإسلامي، وعضو عن كل إقليم يتم اختياره بوساطة مجلس السلاطين(٢).

ولاعتبارات إدارية قسم المشروع مناطق الاتحاد المقترح إلى ثلاث مناطق هي: **المنطقة الشمالية**: التي تضم السلطنة الكثيرية إضافة إلى لواء شبام من أراضي السلطنة القعيطية .**والمنطقة الجنوبية**: التي تضم لواء الشحر والمكلا وجميعها تابعة للسلطنة القعيطية، **والمنطقة الغربية**: التي تضم أراضي السلطنة الواحدية إضافة إلى لواء حجر ولواء عرما من السلطنة القعيطية(٣).

وسلطات حاكم عدن أو نائبه واسعة كذلك في مشروع اتحاد المحمية الشرقية، فله الحق في دعوة مجلس السلاطين للانعقاد، وتوجيه النصيحة إليه فيما يجب اتخاذه من إجراءات ومعالجات في أي مسألة من مسائل الاتحاد، وله الحق في سن القوانين التي تخص مواضيع الدفاع والأمن العام، والشؤون الخارجية للاتحاد، وهو الوحيد المخول بإعلان حالة الطوارئ وسن القوانين حينها(٤).

---

(١) مشروع دستور اتحاد المحمية الشرقية: البند الثاني، التشريعي، ص٣- ٣.
(٢) المرجع نفسه: البند الثالث، التنفيذ، ص٤- ٥.
(٣) نفسه: البند الرابع، الإدارة، ص ٦-٧.
(٤) نفسه: البند الحادي عشر، سلطات الوالي (حاكم عدن العام)، ص١٠.

وعلى أية حال، فعلى الرغم من أن معظم الحكام في المحميتين أظهروا في ١٩٥٤م موافقتهم من حيث المبدأ على فكرة الاتحادين، إلا أنهم أظهروا في الوقت نفسه تحفظات وملاحظات كثيرة على تفاصيل المشروعين، ففي المحمية الشرقية لم يكن المشروع بشكله الذي عرض به مقبولاً من السلاطين وخصوصًا الكثيري والواحدي، لأنه يجردهم من امتيازاتهم الداخلية، ويحد من سلطاتهم، ويوكل بعض مهامهم إلى حاكم عدن أو المستشار المقيم، ولذلك عارضوه معارضة قوية.

والملفت للنظر في ذلك المشروع، هو أنه لم يلق معارضة شعبية واسعة في حضرموت، كما هو الحال مع مشروع المحمية الغربية في عدن، ولا ريب في أن ذلك كان عائدًا إلى خلفيات المواقف المختلفة من الوحدة في المحميتين، ففي حضرموت كانت فكرة الوحدة أو الاتحاد حتى بأشكالها البسيطة مطلبًا شعبيًا قديمًا[١].

وتباينت كذلك مواقف حكام المحمية الغربية من مشروع الاتحاد الذي قدمه حاكم عدن "هيكنبوثام"، في سنة ١٩٥٤م، فبعض الحكام فضلوا الصمت هذه المرة في تعاطيهم مع ذلك المشروع[٢]، إما بسبب محدودية ثقافتهم، أو لإحساسهم بعدم وجود مصلحه كبيرة لهم في تأييده أو معارضته، في حين وقف آخرون موقفًا معارضًا له منذ البداية، وفي مقدمتهم السلطان العبدلي علي عبد الكريم، الذي انتقده بقوة، وطلب من حاكم عدن مع آخرين إمهالهم مدة زمنية مناسبة لتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم التفصيلية حوله[٣]، وفي حين رأى البعض في معارضة سلطان لحج للمشروع رد فعل على عدم إسناد رئاسة الاتحاد إليه

(١) أحمد عبيد بن دغر: حضرموت والاستعمار البريطاني (١٩٣٧-١٩٦٧م) مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٩٩.
(٢) القلم العدني: العدد (٣٢)، ٧ إبريل ١٩٥٤م.
(٣) النهضة: العدد (١٨٤)، ١٤ يناير ١٩٥٤م.

كما كان ينتظر، فقد برر سبب موقفه المعارض لذلك المشروع بأن صياغته تمت دون الرجوع إلى الحكام، ودون الاستفادة من ملاحظتهم.

وبصرف النظر عما إذا كانت تصرفات سلطان لحج الظاهرة تعبر عن نواياه الحقيقية أم لا، فإن المهم في الأمر هو أنه ظل متمسكًا في معارضته لمشروع الاتحاد، وكذلك في نقده للطريقة التي تعامل بها البريطانيون في إعداده، ففي أثناء المفاوضات التي كانت تتم في عدن بين البريطانيين وحكام المحميات حول ذلك المشروع قال في غضب للمعتمد البريطاني في المحمية الغربية " سيجر" الذي اضطلع بالدور الرئيس في إعداد ذلك المشروع: " **إذا كنتم مخلصين في قولكم بأنكم تريدونا أن ندخل الاتحاد الفيدرالي للحصول على استقلالنا، فعليكم الإقلاع عن فرض الشكل الذي تستنسبونه لنا، ودعونا نقرر ذلك بأنفسنا** "[١].

وعلى الصعيد الآخر، وقف شريف بيحان حسين أحمد الهبيلي الذي كان ينافس سلطان لحج على المكانة الأولى في ذلك الاتحاد، على رأس الفريق الذي تعامل بإيجابية مع مشروع (١٩٥٤م)، ففي مقابلة صحفية له في عدن في أثناء التفاوض على المشروع قال: "**إنني أشعر أن الاتحاد هو السبيل الوحيد لتكتل جميع رؤساء المحمية الغربية للعمل يدًا بيد لرفع مستوى أوطانهم** "[٢]، وأرجع سبب التعثر في المفاوضات إلى الحكام أنفسهم بقوله: " **إن رؤساء المحمية لم يثق بعضهم ببعض لأنهم لم يتفقوا حتى على بحث هذا المشروع بأنفسهم قبل القدوم إلى دار الحكومة** "[٣].

وعودة إلى موقف السلطان علي عبد الكريم من المشروع، فقد أعد في خلال المهلة التي طلبها لتقديم ملاحظاته على ذلك المشروع، مقترحات

(١) نجيب سعيد أبو عزالدين: المرجع السابق، ص ١٠٤.
(٢) القلم العدني: العدد (٢٠)، ١٣ يناير ١٩٥٤م، مقابلة مع للشريف حسين .
(٣) المرجع نفسه.

دستورية بديلة للمقترحات التي عرضها حاكم عدن[١]، أسهم فيها إلى جانبه بعض الساسة والمثقفين العدنيين الذين بدأوا يميلون لوحدة الجنوب مثل: **حسن علي بيومي، وعبد الرحمن جرجرة**، وقدمها إلى المعتمد البريطاني للمحمية الغربية " سيجر" الذي لم يظهر رفضه لها، غير أنه اشترط أن يكون الاتحاد تحت إشرافه، قبل الدخول في مناقشة تلك المقترحات[٢]، ويبدو أن المعتمد الذي كان يدرك صعوبة قبول سلطان لحج لذلك الشرط، أراد فقط من خلاله توفير الإحراج الذي يمكن أن يسببه له رفض تلك المقترحات.

وفي كل الأحوال، لم يكن استمرار الخلاف بين حكام المحميات حول مشروع (١٩٥٤م)، هو العقبة الوحيدة التي اعترضت سبيله، فمع اشتداد ضغط الحركة التحررية العربية والعالمية المناهضة للاستعمار، أخذت القوى السياسية في الجنوب تبتعد برؤيتها لوحدة المحميات عن الرؤية البريطانية، وأهمها حزب الرابطة الذي قاد في تلك السنة معارضة داخلية واسعة للمشروعين الاتحاديين في المحميتين، واستطاع في أثناء معارضته تلك أن يجذب إليه عددًا من حكام المحميات، الذين التقوا معه إما لأسباب وطنية وإما لحسابات شخصية.

وفيما قد يكون حزب الرابطة حرص في خلال معارضته تلك، على عدم منح السلطات البريطانية في عدن ذريعة قوية لملاحقته، فقد يكون ما زال حتى ذلك الوقت، على الرغم من تلك المعارضة التي تبناها، يعلّق الآمال على إمكان التفاهم مع البريطانيين لوضع مشروع اتحادي للجنوب يرضي تطلعاته، فبيان الحزب الذي أصدره حول مشروع (١٩٥٤م)، تجنب فيه قدر الإمكان الاصطدام مع البريطانيين أو حتى إثارة غضبهم، إذ حمل نقاطًا وعباراتٍ عمومية وضعيفة، أهمها: أن الرابطة تنتقد المشروع لأنه لم يراع مصالح أبناء البلاد في

(١) حركة القوميين العرب "فرع اليمن": اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية، ١٩٥٩م، ص ١٩.

(٢) د. دلال الحربي: المرجع السابق، ص ٤٤٦.

ممارسة حقوقهم السياسية والإدارية، وأن شكل الاتحاد المقترح لا يحقق الأماني الشعبية لأبناء الجنوب، وأنه يتعارض مع المبادئ التي نادت بها الرابطة وقامت من أجلها[١]. وفي كل الأحوال فقد أسهم تشدد الموقف البريطاني مع الرابطة في دفعها باستمرار إلى مزيد من مقاومة السياسة البريطانية في الجنوب كما سنلاحظ في المشاريع القادمة.

ومن ناحية أخرى، فقد أسهمت التمردات والانتفاضات القبلية، التي اتسعت دائرتها في سنة **١٩٥٤**م، بشكل أو بآخر في عدم تهيئة المناخ المناسب للمشروع الاتحادي في تلك السنة، فتلك التمردات التي غذتها بشكل كبير المساعدات الإمامية، شغلت اهتمام حكام المحميات التي ظهرت بها تلك التمردات والانتفاضات بصورة تفوق أي اهتمام آخر، كما أنها أجبرتهم على عدم إظهار تحمسهم للمشاريع البريطانية حتى لا يعطوا فرصة لمعارضيهم لاتهامهم بالعمالة للاستعمار، ففي تلك السنة وحدها انتفض الشيخ **عمر سالم الدماني** في منطقة "مكيراس" التابعة للسلطنة العوذلية، وكذلك الشيخ **علي سالم معور** في منطقة قبائل آل "ربيز" التابعة للعوالق العليا[٢]، الذي تسبب في متاعب كبيرة لقوات الأمن الحكومية التي كانت تعمل في وادي حطيب[٣]، وتمردت في الركن الشمالي الشرقي من محمية عدن الغربية قبيلة "**المصعبين**" في إمارة بيحان[٤]، وقامت قبيلة "**السليماني**" في مشيخة العوالق بقيادة شيخها **محمد بن محسن**، بمهاجمة قوات الحكومة عدة مرات[٥]، وظهرت انتفاضة أخرى في منطقة "دثينة" بقيادة **ناصر الجعري** وفي العوالق السفلى بقيادة **محمد**

(١) بيان الرابطة: النهضة العدد (١٨٦)، ٢٨ يناير، ١٩٥٤م.
(٢) القلم العدني: العدد (٢٣)، ٣ فبراير ١٩٥٤م .
(٣) النهضة: العدد (٢٥٨)، ٧ يوليو ١٩٥٥م.
(٤) عبدالله علي مرشد: المرجع السابق، ص ١٤٩.
(٥) النهضة: العدد (٢٥٨)، ٧ يوليو ١٩٥٥م.

بن فريد الشمسي، وفي "ردفان" بقيادة **قاسم ثابت**[١].

وامتدادًا لتلك التمردات والانتفاضات القبلية التي شهدتها معظم المحميات في تلك السنة، ظهرت في عدد من مناطق المحميات جماعة تطلق على نفسها اسم **الشيوعية**، وقامت بعدد من الهجمات التي استهدفت بدرجة رئيسة القوات العسكرية التي كانت تدعمها الحكومة البريطانية، لعل أهمها، تلك العملية التي قامت بها في "دثينة" في شهر أكتوبر من تلك السنة، عندما اعترضت طريق المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، والقوة التي كانت ترافقه، في أثناء انتقاله من "مودية" إلى "المحفد"، فحدثت بين الجانبين مواجهة مسلحة شرسة، أسفرت عن سقوط قتيل وعدد من الجرحى من القوة التي كانت ترافق المعتمد[٢].

وكانت العلاقة بين الإمام والبريطانيين هي الأخرى قد تسببت في وضع المتاعب أمام المشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٤**م، فبسبب عودة البريطانيين في تلك السنة إلى تحريك المشروع الاتحادي للمحميات من جديد، الذي كان يثير غضب حكومة الإمام، تدهورت تلك العلاقة بين الجانبين مرة أخرى[٣]، فكما كان البريطانيون يعلقون الآمال على الأهمية التي يمكن أن يقدمها لهم الاتحاد في حال قيامه، كان الإمام يخشى المخاطر التي يمكن أن يجلبها له ذلك الاتحاد، فقيام الاتحاد في ذلك الوقت الذي بدأت فيه الأوضاع الداخلية لدولة الإمام بالتململ، كان لا يعني له فقط وضع حد لمطالبه بالجنوب، بل الأكثر من ذلك- كما قال "**ادجارأوبلاس**" في كتابه عن اليمن- أنه كان يخشى قيام اتحاد ذي طابع مذهبي شافعي، تستغله بريطانيا في إثارة المشاكل والعدوان على أراضيه[٤].

---

(١) عبدالرحمن الجفري: محمد علي الجفري مسيرة شعب وزعيم، مركز لقمان التجاري، جدة، بدون تاريخ، ص ٢٠.

(٢) القلم العدني: العدد (٦٠)، ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤م.

(٣) Reilly: Aden and The Yemen, P. 39.

(٤) إدجار أو بالانس: المرجع السابق، ص ٩٣.

ولذلك حاولت حكومة الإمام بكل السبل المتاحة لها في تلك السنة، تحريض قبائل المحميات على رفض مشروع الوحدة، الذي وصفته بأنه يهدف إلى القضاء المبرم على حرية تلك القبائل واستقلالها، واستأنفت حكومة الإمام في الوقت نفسه نشاطها المعادي للبريطانيين في مناطق الجنوب، فلعبت من خلال مراكزها الحدودية في **حريب**، و**البيضاء**، و**قعطبة**، و**تعز**، دورًا رئيسًا، في تغذية الانتفاضات والتمردات القبلية التي عمت المحميات في سنة **١٩٥٤**م، بالمال والسلاح[١]. كما اتهمها البريطانيون في ذلك الحين بالوقوف وراء توزيع المنشورات، التي ظهرت لأول مرة في عدن وبعض المحميات، والتي حرضت ضدهم وضد المشروع الاتحادي[٢].

وكذلك سجلت الجامعة العربية معارضتها للمشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٤**م، انطلاقًا من موقفها الثابت في مساندة حكومة الإمام، الذي لاحظناه من قبل، فعندما تأزمت علاقة الإمام ببريطانيا في يناير من تلك السنة، بعد صدور تصريح حاكم عدن بشأن الاتحاد الفيدرالي، شكل مجلس الجامعة في **١٤** يناير من تلك السنة لجنة لدراسة شكوى الحكومة اليمنية، تألفت من **علي المؤيد**، الوزير اليمني المفوض لدى الجامعة العربية، **وفؤاد عمون**، مدير الخارجية اللبنانية، و**محمد كمال عبدالحميد**، عضو الوفد المصري، **وأحمد الشقيري**، الأمين العام المساعد للجامعة، لدراسة الشكوى التي تقدمت بها حكومة الإمام. واجتمعت اللجنة في **١٥**، و**١٦** من ذلك الشهر، واستعرضت فيه أوجه تلك الشكوى التي تتناول ثلاث نقاط رئيسة:

الأولى - محاولة تكوين اتحاد لمحميات الجنوب.

و**الثانية** - توسّع البريطانيين في شبكة الطرقات والمطارات في المحميات الذي فهمته حكومة الإمام على أنه ينم عن نية عدوانية.

---

(١) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٦.

(٢) القلم العدني: العدد (٣٢)، ٧ إبريل ١٩٥٤م.

والثالثة - لجوء البريطانيين إلى استخدام العنف ضد أهالي المحميات لتحقيق أغراضهم[١].

وكما كان متوقعًا فقد ساندت اللجنة في التقرير الذي أعدته مساندة كاملة موقف حكومة الإمام، واقترحت فيه إيفاد بعثة إلى اليمن للإعراب عن ذلك التأييد، وكذلك اقترحت إصدار قرار من الجامعة باستنكار العدوان البريطاني، وشد أزر المشايخ والحكام العرب في المحميات الذين ما زالت تضغط عليهم بريطانيا لحملهم على الموافقة على الاتحاد، وتمكينهم من الصمود، وكذلك اقترحت تقديم مذكرة احتجاج مشتركة لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في لندن، إلى الحكومة البريطانية، وعرض النزاع على هيئة الأمم المتحدة، إذا لم يحل بصورة سريعة[٢].

وزارت بعثة الجامعة العربية في الشهر نفسه كلاً من تعز وعدن، والتقت بالحاكم البريطاني، ومن خلال ما نقلته الصحافة عن ذلك اللقاء، الذي - مع الأسف- لم تمدنا الوثائق التي توصلنا إليها بأي معلومات عنه، فقد حرصت تلك البعثة على إسناد موقف الإمام فحسب، فكل ما عملته أنها حاولت أن توضح لحاكم عدن رأيها القاضي بعدم الاستعجال في مشروع الاتحاد وبشكل قد يخالف وجهة نظر حكومة الإمام، دون أن تلتفت إلى ملاحظات القوى السياسية المعارضة في الجنوب، التي أبدتها على شكل الاتحاد ومضمونه، والتي كان من الممكن أن تقوي من موقف البعثة أمام حاكم عدن "**هيكنبوثام**"، الذي ظهر في ذلك اللقاء في موقف أقوى، فقد رد على البعثة، بأنه مسئول من الناحية القانونية عن مصالح من وكلت إليه العناية بهم، وأن الاتحاد الذي تخشاه

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماعين التاسع عشر والعشرين أكتوبر١٩٥٣م - مارس ١٩٥٤م، ص ٣٣٢ .

(٢) المرجع نفسه: ص ٣٣٤.

الجامعة العربية لن يكون مصدر أذى لأحد، وسوف تكون له فائدة لا تقتصر على شعب محمية عدن وحده، وعبر لهم عن استغرابه من أن بعض البلدان العربية لا تنظر نظرة الرضا إلى إجراء لا يمكن أن يترتب عليه إلا تقدم إخوانهم في جنوب بلاد العرب، وحاول إقناعهم في الوقت نفسه بعدم الربط بين حوادث الحدود ومقترحات الاتحاد، التي- حسب رأيه- ليست لها علاقة بما تشهده الحدود من حوادث(١).

وناقش مجلس جامعة الدول العربية تقرير اللجنة التي سبق ذكرها، في دورته العشرين، وصادق على المقترحات الواردة فيه بكاملها(٢)، وعاد في دورته التالية (الواحدة والعشرين) لمناقشة التوتر في مناطق المحميات من جديد، وأقر بذل المساعي العربية لوقف العدوان الذي تتعرض له المناطق المنتفضة في جنوب اليمن، غير أنه في الوقت الذي لم يحدد فيه خطوات ملموسة لتنفيذ تلك المساعي، فقد أكد على أهمية الوصول إلى فض النزاع بين الجانبين بالوسائل السلمية(٣).

وفي السياق ذاته، فقد لعبت مصر- لاسيما بعد قيام ثورة يوليو **١٩٥٢**م - دورًا رئيسًا في مناهضة سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، فثورة يوليو التي أخذت تفرض نفسها بقوة متزايدة على الأحداث العربية، إلى جانب أنها أذكت الوعي الوطني القومي على مستوى الساحة اليمنية والوطن العربي كله، فقد تبنت موجة من الدعاية المعادية لبريطانيا حرضت شعب الجنوب على إحباط مشروع الاتحاد(٤)، وسخّرت إذاعة صوت العرب، التي كانت واسعة الانتشار، جزءًا

(١) النهضة: العدد (١٩١)، ٤ مارس ١٩٥٤م.
(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط جلسات دوري الاجتماعين التاسع عشر والعشرين أكتوبر١٩٥٣م - مارس ١٩٥٤م، ص ٥٨٠- ٥٨١.
(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: مضابط دوري الاجتماع العادي، الحادي والعشرين لمجلس الجامعة، من ٢١ مارس - ٩ سبتمبر ١٩٥٤م، ص٢٥٥.
(٤) الحبشي: المرجع السابق، ص ٥٦.

كبيرًا من وقتها في سنة ١٩٥٤م لانتقاد السياسات البريطانية الرامية إلى خلق كيان اتحادي في الجنوب مرتبط بها، وحملت على السلاطين والأمراء الذين قبلوا مثل ذلك المشروع وخصتهم بالاسم[١]، وبسبب انجذاب الأهالي حينها إلى التطورات السياسية في مصر، فلسنا بحاجة إلى مزيد من التأكيد على الصدى الكبير الذي كان لتلك الحملات في طول المحميات وعرضها، والذي أقر فيه الباحثون البريطانيون أنفسهم، ومنهم "جليان كنج"[٢].

ومهما يكن من أمر، فقد أزعجت تلك الحملات الإذاعية زعماء المحميات إلى أقصى الحدود، ففضلاً عن أنها أظهرتهم على أنهم عملاء للبريطانيين وخونة لوطنهم، فقد كانت تمنح معارضيهم قوة إضافية للوقوف في وجههم. وعلى الرغم من أنهم حاولوا تجنب توجيه النقد لسياسة القاهرة التي تعلقت بها قلوب العرب في ذلك الوقت، إلا أن شريف بيحان الذي ضاق ذرعًا بتلك الحملات الإعلامية، عبر حينها عن استهجانه لها بقوله: " **أنا آسف أن إذاعة القاهرة تشتمنا، لأننا قبلنا بالوحدة، إننا نستطيع العمل ونحن متحدون أحسن من كوننا متفرقين** "[٣].

وخلاصة القول، فقد أدى استمرار الخلاف بين حكام المحميات، حول مشروع (١٩٥٤م)، في ظل تضافر العراقيل والصعوبات الأخرى، التي وقفت في وجه ذلك المشروع، إلى إجبار البريطانيين الذين لم يستطيعوا تذليل تلك الصعوبات، على إرجاء النظر في مسألة وحدة المحميات إلى حين.

مشروع ١٩٥٦م:

عاد البريطانيون وحكام المحميات لبحث المشروع الاتحادي مرة أخرى في بداية سنة ١٩٥٦م، فالتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في ذلك

(١) القلم العدني: العدد (٣٢)، ٧ إبريل ١٩٥٤م.
(٢) G. King: Imperial Outpost - Aden, P. 59.
(٣) القلم العدني: العدد (٢٠)، ١٣ يناير ١٩٥٤م .

الوقت بسبب التأثير المتزايد للثورة المصرية أثارت قلقهم، وعلى وجه الخصوص، توقيع ميثاق الدفاع العربي المشترك بين: **المملكة المتوكلية اليمنية، وجمهورية مصر، والمملكة السعودية**، فذلك الميثاق لم يذهب في مساندته للإمام في نزاعه مع السلطات الحاكمة في الجنوب، عند حد التزام الدعم المادي والمعنوي فحسب، بل الأخطر من ذلك أنه عد مناطق محميات الجنوب التي كان يطالب بها الإمام في ضمن مناطق نطاقه(١).

ومع أن ذلك التحالف العسكري، الذي جمع دولاً عربية على درجة كبيرة من التباين، إن لم نقل من الخلاف، كان لا يمتلك فرصًا قوية للاستمرار والنجاح، إلا أنه دفع بحكام المحميات الذين كانوا يفتشون عن أي شيء يفعلونه لتقوية موقفهم أمام ذلك التطور، إلى إعادة النظر في مسألة الوحدة الفيدرالية، وعلى أساس ذلك تقدم عدد منهم في بادرة تعد الأولى من نوعها، بطلب إلى البريطانيين، من أجل العودة لبحث المشروع الاتحادي في المحمية الغربية من جديد(٢).

وانتهز البريطانيون في عدن تلك المناسبة، وحاولوا بكل السبل استغلالها لإقناع الحكام بالموافقة على قبول الشكل الاتحادي الذي كانت تراه بريطانيا مناسبًا لها ولهم، فبعد أيام قليلة من ذلك الطلب، أدلى حاكم عدن "هيكنبوثام" بتصريح رسمي في **٣١** مارس **١٩٥٦**م، حول تجديد السعي في مشروع الوحدة الفيدرالية(٣). وبعد ذلك التصريح مباشرة استؤنفت المناقشات بين البريطانيين وحكام المحميات لبحث المشروع الاتحادي الذي قدمه حاكم عدن، وهو في المناسبة المشروع نفسه الذي عرضه عليهم في **١٩٥٤**م، ولكن بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه.

---

(١) Reilly: Aden and the Yemen, p. 43.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p. 59.

(٣) Aden Chronicle: ADEN, no 78. march 29, 1956.

وفي المحادثات الأولى التي جرت في بداية إبريل **١٩٥٦**م في عدن لذلك الغرض، ألقى فيها حاكم عدن " هيكنبوثام " كلمة على مسامع حكام السلطنات والإمارات الحاضرين، تضمنت في معظمها نصائح عامة، ولم تتضمن استعراضًا لإطار ذلك المشروع كما فعل في سنة**١٩٥٤**م، فقال في تلك الكلمة: "**إن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف، إلى أن كل دولة صغيرة جدًا بمساحتها وسكانها ومصادرها، لن تكون قادرة على التطور الكامل، ولذلك يجب على الدول أن تفكر في إيجاد شكل من التشاور الوثيق مع بعضها البعض**"[(١)]، وفي ختام كلمته أكد للحكام "**أن لهم مطلق الحرية في مناقشة المشروع، وفي قبول أو رفض المقترحات والاستشارات التي تقدمها لهم بريطانيا**"[(٢)]. لكن على الرغم من اختلاف الظروف التي أحاطت بالمباحثات هذه المرة، والجهود المضنية التي بذلها حاكم عدن "هيكنبوثام " وكذلك المعتمد البريطاني "تريفاسكيس" للتوصل إلى صيغة ترضي الجميع، إلا أن جو المباحثات كان يؤكد يومًا بعد يوم، أن حكام المحميات لم يتجاوزوا بعد منافساتهم وخلافاتهم الشخصية.

وخوفًا من تكرار الفشل الذي تعرضت له المحاولات السابقة، كلف البريطانيون لجنة من بين الحكام أنفسهم، تساعد على تقريب وجهات النظر المختلفة، وتقوم بإعداد أفكار عريضة لمشروع الاتحاد، ونجحت تلك اللجنة في صياغة ورقة عمل عامة يمكن لها أن تكون أساسًا للمفاوضات، وبعد شد وجذب وقع عليها الحكام المتفاوضون، تمهيدًا لإرسالها إلى حاكم عدن، وإن كان توقيع أكثرهم كان على مضض، وبعد ذلك وحسب رواية **محمد علي الجفري** زعيم الرابطة، والمستشار الخاص حينها للسلطان علي عبد الكريم العبدلي، أُرسلت تلك الورقة - التي لم تمدنا المصادر التي توصلنا إليها للأسف بمحتوياتها - إلى السلطان القعيطي في المكلا ليضع توقيعه عليها، غير أن

(١) اليقظة: عدن، العدد (٨٠)، ٣ إبريل ١٩٥٦م.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.44.

مستشاريه حالوا دون ذلك، بل وتعمدوا عدم إعادتها إلى اللجنة حتى لا تجد طريقها إلى حاكم عدن[١]، وإن صحت رواية مستشار سلطان لحج التي لم يسندها أحد، فإن عدم اهتمام حكام المحميات ببذل أي جهد يذكر في متابعة مسألة تلك الورقة، كان يؤكد في حقيقة الأمر مواقفهم غير المتحمسة لفكرة الاتحاد من أساسها، وفي الوقت نفسه فإن عدم الاكتراث البريطاني أيضًا بمصير تلك الورقة، التي آل أمرها إلى سلة مهملات السلطان القعيطي، يمكن أن نبرره بتبريرين أساسين هما: إما إدراكهم صعوبة تحقيق مضمونها، الذي ربما لم يراع جوانب الوضع المعقد في المحميات، وإما عدم ارتياحهم لما ورد بها، لعدم تماشيه مع مصالحهم.

ومهما يكن من أمر، فقد حاول وكيل وزارة المستعمرات البريطانية "اللورد لويد Lord Lioyd"، الذي وصل عدن في ١١ مايو ١٩٥٦م، دفع حكام المحميات إلى تحقيق تقدم ملموس في مفاوضات المشروع الاتحادي، التي بدت في تلك المدة وكأنها تدور في حلقة مفرغة، فقام بزيارات سريعة لعدد من مراكز المحميات، وبخاصة التي تقع على خط الحدود مع مملكة الإمام مثل: **الضالع، وبيحان، ونصاب، ومكيراس**، والتي يجد بها البريطانيون تجاوبًا أفضل، بسبب القلق الذي يساور حكامها، من نوايا الإمام تجاههم، ورافقه في تلك الزيارات حاكم عدن العام، والمعتمد البريطاني للمحمية الغربية، وعقد الوكيل في كل المناطق التي زارها مباحثات مع سلاطينها وأمرائها بشأن مشروع الاتحاد[٢]، وواصل اتصالاته بهم بعد ذلك من عدن، بيد أن المظاهرات الشعبية التي عمت مدينة عدن احتجاجًا على زيارة الوكيل البريطاني، وعلى المشروع الاتحادي الذي يسعى إليه[٣]، فضلاً عن تباين مواقف حكام

(١) محمد علي الجفري: المرجع السابق، ص ٤٠.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٨٢٤)، ٢٠ مايو ١٩٥٦م.
(٣) حركة القوميين العرب "فرع اليمن": اتحاد الإمارات المزيف، ص ٢٢.

السلطنات من ذلك المشروع، شكلت صعوبات أمام مهمة الوكيل البريطاني، ولم تمكنه في النهاية من إحراز أي تقدم في مباحثات مشروع الوحدة الفيدرالية التي سعى إليها.

ومع أن حكام المحميات ومعهم البريطانيون، حاولوا في البيان الختامي الذي توصلوا إليه بصعوبة في نهاية المحادثات، إظهار الأمل في مساعي الاتحاد، إلا أن العبارات العامة التي وردت في ذلك البيان، عكست في حقيقة الأمر إخفاق تلك المحادثات الطويلة في إحراز أي تقدم يذكر، فقول الحكام في ذلك البيان، الذي كان أهم ما فيه: " **إن تطور بلادنا وتقدمها يتوقف في المستقبل على الترابط الوثيق والتعاون فيما بين أجزائها** "[(١)]، قول لا ينطوي على أي جديد.

وعلى أية حال، فقد وقفت أسباب كثيرة وراء فشل مشروع الوحدة الفيدرالية الذي عرض في مارس **١٩٥٦**م، بعضها قديمة وتكررت مع مشاريع سابقة، وبعضها جديدة، فسلطان لحج علي عبد الكريم، لعب مرة أخرى دورًا رئيسًا في معارضة ذلك المشروع، الذي جعل رئاسة الاتحاد دورية بين السلاطين[(٢)]، ونجح في الاجتماع الذي عقده حاكم عدن مع حكام المحميات لمناقشة ذلك المشروع في تحريض نظرائه على عدم قبوله بالصورة التي عرض بها، وفي إقناعهم بتقديم مذكرة لحاكم عدن طالبوه فيها بإمهالهم الوقت الكافي، ليعبروا عن رأيهم في ذلك المشروع، واجتمع هؤلاء الحكام الذين حرضهم السلطان **علي عبد الكريم**، وهم **عبد الله محسن بن فريد العولقي**، **والشيخ أبوبكر بن أحمد** الوصي على سلطنة العوالق السفلى، والسلطان **عبدالله بن عثمان الفضلي**، والسلطان **عيدروس بن محسن** سلطان يافع السفلى، وأمير الضالع **شعفل بن علي**، والسلطان الكثيري **حسين بن علي**، والسلطان الواحدي

(١) الحبشي: المرجع السابق، ص٥٧.
(٢) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص، ٢٢٥.

ناصر عبدالله، وشريف بيحان **حسين الهبيلي**، وسلطان العواذل **صالح بن حسين**، فقرروا بعد مداولات، الرد كتابيًا على خطاب حاكم عدن، وجاء في ذلك الرد الذي أظهروا في بدايته تقديرهم للجهود التي تبذلها الحكومة البريطانية في موضوع الوحدة: أنهم يرون أن المشاورات التي سوف تجرى فيما بينهم للوصول إلى نظام أفضل لبلادهم يجب أن تكون متمشية مع الوعي الشعبي الذي - حسب قولهم - يتبلور نحو تحقيق أهداف القومية العربية[١] .

وعمومًا فقد كانت لهجة ذلك الرد الذي تحدث عن "الوعي الشعبي"، وعن "القومية العربية"، لا تكتم سرًا عن الدور الرئيس الذي لعبه السلطان علي عبد الكريم في صياغته، ففضلاً عن أنه كان أشد المعارضين للمشروع بشكله الذي عرض، فقد كان أكثر الحكام انجذابًا إلى أفكار القومية العربية، وأكثرهم صلة بحزب رابطة أبنا الجنوب العربي الذي كان ينادي بوحدة الجنوب على طريق الوحدة العربية، وبإشراك الشعب في تقرير مصير تلك الوحدة، ومع أن تهمة البحث عن الزعامة ظلت ترافقه، واعتبرها خصومه السياسيين السبب الخفي لمعارضته مشروع (**١٩٥٦م**)، الذي جعل رئاسة الاتحاد دورية بين السلاطين وليست له[٢]، إلا أن المبررات التي طرحها سلطان لحج لمعارضته، كانت تدور حول شكل ذلك المشروع ومضمونه، وكذلك على مسألة ضرورة إدخال عدن إليه، وهو مطلب دعا إليه كذلك السلطان الفضلي مرات عدة، ففي حديث له مع صحيفة "اليقظة" في عدن التي كانت تناصر وحدة الجنوب قال فيه: "**إنه من الصعب تحقيق أي نجاح للاتحاد إلا بوجود عدن فيه** "[٣]، وفي كل الأحوال فقد كان مثل ذلك الطرح يثير حفيظة المتعصبين لعدن، ويدفعهم إلى شن الحملات ضد أصحابه، في الصحف التي كانت تناصرهم.

---

(١) فتاة الحزيرة: العدد (٨١٨)، ٨ إبريل ١٩٥٦م.
(٢) قحطان الشعبي: المرجع السابق، ص ٢٢٥.
(٣) اليقظة: العدد (١٢٣)، ٧ يونيو ١٩٥٦م.

وفضلاً عن الصعوبات التي ظلت تعيق المشاريع الاتحادية السابقة، والتي أشرنا إليها من قبل، مثل إصرار البريطانيين على التدخل بشكل واسع في تلك المشاريع، والخلافات بين الحكام على قيادة الاتحاد ومقره ونسب التمثيل، فقد اصطدم المشروع الاتحادي لعام ١٩٥٦م، في الوقت نفسه، بمعارضة قوية من مختلف القوى السياسية المحلية التي برزت بقوة في خلال تلك السنة لأسباب داخلية وخارجية كثيرة لسنا بصدد الوقوف أمامها، فعندما جرت مناقشته في إبريل من تلك السنة، أصدرت "الرابطة" بيانًا من تسع نقاط، وضحت فيه موقفها المعارض للمشروع، فجددت فيه التأكيد على قيام دولة اتحادية على كل مناطق الجنوب بما فيها عدن، وطالبت بتكوين مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب مباشرة، وبإلغاء جميع معاهدات الحماية والاستشارة بوصفها معاهدات غير مشروعة وغير قانونية، وتطابق رأي الرابطة في ذلك البيان حول رئاسة الاتحاد مع ما ورد في المشروع الاتحادي وهو: " **تكوين مجلس رؤساء تكون القيادة فيه دورية**"[١]. ولقي ذلك البيان، الذي كان أكثر وضوحًا من البيانات السابقة للرابطة، ترحيبًا من معظم الشرائح الوطنية في عدن، وتأكد ذلك الموقف في المؤتمر الوطني الذي أقيم في مقر الرابطة في عدن في ٨مايو ١٩٥٦م، واشتركت فيه فضلاً عن الرابطة معظم النقابات العمالية، والهيئات الوطنية العاملة في عدن، ولعل ذلك كان قد شكل بداية العمل السياسي الوطني المنظم في مقاومة المشاريع البريطانية في الجنوب[٢].

وكانت "الجبهة الوطنية المتحدة " التي ظهرت في نهاية سنة ١٩٥٥م في عدن، برئاسة **محمد عبده نعمان** رئيس نقابة المعلمين، وتشكلت من بعض العناصر المنشقة عن الرابطة، وكذلك من بعض القيادات النقابية في عدن، مثل **محمد سالم**

---

(١) بيان الرابطة حول مشروع الاتحاد اليفدرالي الذي أعلنه حاكم عدن في مارس ١٩٥٦م، عدن، الخميس ٢٢ مارس ١٩٥٦م.

(٢) محمود الشرقاوي: كفاح الجنوب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٠م، ص٣٠.

علي، ومحمد سعيد مسواط، وعبده خليل سليمان، وعبدالله الأصنج[١]، قد أعلنت حينها عن موقفها من مسألة مشروع الاتحاد الفيدرالي لمحميات الجنوب في **١٩٥٦**م، فطالبت بأن يكون لأبناء البلاد تمثيل في أي محادثات تخص مشروع الاتحاد[٢]، وأن يشمل الاتحاد كل أنحاء الجنوب، ووضحت الجبهة الوطنية المتحدة موقفها من وحدة الجنوب في المادة الثالثة من دستورها، التي نصت على أن الجنوب وحدة جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية لا تقبل التجزئة والتقسيم، وهو جزء من الأمة العربية[٣]، كما رفعت الجبهة شعار وحدة جنوب الجزيرة العربية "عمان، وشطري اليمن"[٤]، وشنت هجومًا على نظام الإمام ومواقفه المعادية لوحدة الجنوب، مستفيدة في ذلك من الصحف التي كانت تناصرها في عدن، ومنها صحيفة "البعث" الذي قال رئيس تحريرها في افتتاحية العدد (٦٦): "**إن حكومة الإمام لم تدرك حتى الآن أن تأخرها، وفساد جهاز حكومتها، وعدم استقرار حكمها، عوامل تؤثر في رغبة الناس بالانضمام إليها**"[٥]، غير أن تلك الجبهة التي ظهرت استجابة لأسباب وأهداف سياسية محددة، أبرزها إفشال انتخابات المجلس التشريعي العدني في تلك السنة، ومقاومة مشروع وحدة المحميات، لم تستطع أن تحافظ على الدور السياسي البارز الذي اكتسبته في عدن في أثناء قيادتها لحملة مقاطعة الانتخابات التشريعية، فبعد ذلك بقليل بدأت تفقد دورها ووجودها المؤثر في عدن لصالح المؤتمر العمالي الذي ظهر في السنة التالية، والذي ضم معظم قيادات تلك الجبهة.

---

(١) عادل رضا: المرجع السابق، ص٧٧ .

(٢) مصطفى رفعت: أهو اتحاد أم شتات، البعث، العدد (٦٤)، ٣١ مارس ١٩٥٦م.

(٣) دستور الجبهة الوطنية المتحدة، صحيفة البعث، عدن، السنة الثانية، العدد (٦٦)، ١٤إبريل ١٩٥٦م، المادة الثالثة، الفقرات أ، ب، ص ٣.

(٤) Hickinbotham: Aden, P. 196.

(٥) محمد سالم علي: تطور السياسة البريطانية في الجنوب، البعث، العدد (٦٦)، ١٤ إبريل ١٩٥٦م.

ومع أن بريطانيا كانت تأمل على ما يبدو من وراء طرح فكرة قيام اتحاد المحميات، استمالة العناصر الوطنية في الجنوب، على الأقل التي كانت تدعو إلى وحدته، غير أن طبيعة سياستها في الجنوب في ذلك الوقت- التي تعمدت تهميش العناصر والقوى المستنيرة، في ظل تأثير التطورات السياسية ذات الطابع الثوري والتحرري في خارج البلاد- أتت بنتائج عكسية، فحزب الرابطة، وكذلك الجبهة الوطنية المتحدة اللذان كانا يتفقان مع البريطانيين على وحدة الجنوب من حيث المبدأ، اختلفا معها من حيث تفاصيل تلك الوحدة، ودفعهما الخلاف مع البريطانيين، في ظل الزخم المتزايد الذي كان يكتسبه تيار القومية العربية في تلك المدة، إلى مزيدٍ من التشدد في معارضة المشاريع الاتحادية التي كانت تتبناها بريطانيا.

واكتسبت أزمة العلاقة بين الرابطة والبريطانيين بعدًا خطرًا في سنة **١٩٥٦**م، عندما تمكنت الرابطة من التأثير على مواقف بعض سلاطين المحميات ومشايخها، وحرضتهم على معارضة المشروع الاتحادي الذي عرض عليهم في تلك السنة، فدفع ذلك بالبريطانيين الذين سعوا بكل السبل لخلق الظروف المناسبة لتمرير المشروع الاتحادي، إلى نفي عدد من قيادة الرابطة والجبهة الوطنية إلى خارج عدن، وكذلك خلع عدد من الحكام المحليين -كما سنلاحظ- الذين تأثروا بشكل أو بآخر بالرابطة، بيد أن تلك الخطوة كان لها تأثير معاكس لرغبات البريطانيين، إذ أسفرت عن تعاطف وتأييد شعبي لتلك القيادات المنفية وللحكام المعزولين، مما أسهم في اتساع جبهة الرافضين لمشروع الاتحاد.

وظهرت عقبة أخرى أمام المشروع الاتحادي في **١٩٥٦**م، تمثلت في قيام المؤتمر العمالي في مارس من تلك السنة، الذي تشكلت قيادته من السيد **زين صادق** رئيسًا، **وعبده خليل سليمان** نائبًا للرئيس، و**عبدالله الأصنج** أمينًا عامًا، والذي تجاوز الرابطة والجبهة الوطنية المتحدة في نشاطه السياسي المعارض للبريطانيين، وبسبب التركيب الوطني لعمال عدن الذين كانوا ينتمون إلى مختلف

جهات اليمن لاسيما الشمال الذي كان ينتمي إليه معظمهم، فقد تبنى المؤتمر العمالي بقوة، الدعوة إلى الوحدة اليمنية[١]، وعارض بشدة السياسة البريطانية الرامية إلى قيام كيان اتحادي مستقل في محميات الجنوب، واتهم القوى السياسية التي كانت تؤمن فقط بوحدة الجنوب، بأنها تمثل خطًا انفصاليًا منحرفًا، يلتقي في الأخير مع مخططات الاستعمار لمستقبل البلاد[٢]. ونظرًا للدور السياسي والنقابي المتميز الذي لعبه المؤتمر العمالي في تلك المرحلة، فقد حظيت أفكاره وآراؤه باهتمام كبير، ليس في داخل الجنوب وحده، بل وفي خارجه.

ومن العراقيل الأخرى التي اعترضت المشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٦**م، تجدد الانتفاضات القبلية في عدد من المحميات، فقد تجددت في بداية تلك السنة انتفاضة قبيلة "**الشعار**" في إمارة الضالع، وامتدت هذه المرة إلى مناطق **ردفان، والشعيب**، المجاورة للضالع[٣]. وفي شهر مايو من تلك السنة عادت إلى شمال حضرموت، من منطقة "**الوديعة**" الواقعة على الحدود مع السعودية، مجموعة مسلحة من قبائل "**الصيعر**" التابعين للسلطنة القعيطية بعد أن حصلوا على الدعم العسكري والمالي من المملكة العربية السعودية، التي كانت حينها داخلة في نزاع حدودي- سنوضحه بعد قليل- مع البريطانيين في جنوب الجزيرة العربية وشرقها، وعند وصولهم منطقة العبر دخلوا في مواجهات مع السلطات الرسمية، ورفضوا تسليم السلاح، وتقديم ضمانات بحسن سلوكهم في

---

(١) لم تنص أهداف المؤتمر العمالي التي وردت في دستوره في ما يخص مستقبل المنطقة سوى التأكيد على النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة (المؤتمر العمالي عدن: الدستور، الفقرة ص، ص٤.)

(٢) عبدالله عبدالمجيد الأصنج: عمال اليمن في المعركة، صادر عن المؤتمر العمالي، عدن، بدون تاريخ، ص ٦.

(٣) علي شائع هادي: لمحة تاريخية عن مديرية الضالع (١٩٣٨- ١٩٦٧م) بدون تاريخ، ص١٤.

المستقبل[١]، فتدخل جيش البادية الحضرمي والطائرات البريطانية، في تلك المواجهة، التي انتهت بإجبار تلك المجاميع على طاعة الأوامر.

وفضلاً عن المعارضة الداخلية التي واجهها المشروع الاتحادي في سنة **١٩٥٦**م، فقد قوبل بمعارضة الإمام أحمد الذي ظل يقاوم بشدة كل محاولات وحدة المحميات، فعلى الرغم من أن انخفاض درجة التوتر في علاقته بالبريطانيين، على إثر استضافته لحاكم عدن "هيكبنوثام Hickinbotham" في تعز في أغسطس **١٩٥٤**م[٢]، وعلى إثر تجميد المحاولات البريطانية لموضوع (الاتحاد) في خلال المدة التي أعقبت الزيارة، إلا أن التوتر في تلك العلاقة عاد من جديد في إبريل **١٩٥٦**م، على إثر التصريح الذي ألقاه حاكم عدن حول السعي الجديد في وحدة المحميات، فبعد ذلك التصريح مباشرة، جددت حكومة الإمام دعمها للقبائل والجماعات المتمردة في **بيحان**، و**العواذل**، و**العوالق**، و**الفضلي**، و**الضالع**، وحاولت استثمار مشاعر العداء والكراهية بين أوساط العرب، للحكومة البريطانية، في أثناء أزمة قناة السويس في تلك السنة، لتحريض قبائل المحميات على مقاومة سلطة المحتلين البريطانيين والحكام المتعاونين معهم، بوصفها واجبًا وطنيًا وقوميًا عربيًا.

ومن أجل استنهاض تلك المقاومة في الجنوب، وجهت حكومة الإمام دعوة لمشايخ المحميات لزيارة الإمام في تعز، ونجحت مع عدد محدود منهم، مثل سلطان يافع العليا، وشيخ العلوي، اللذين قاما بزيارة الإمام في تعز في تلك المدة، وحصلوا على دعم سخي منه[٣]، وبصفة عامة فقد عملت حكومة الإمام جاهدة في سنة **١٩٥٦**م على كسب ود زعماء قبائل المحميات، وحاولت إبعاد الشكوك التي كانت تراودهم بشأن مطامع الإمام في أراضيهم، ففي الرسالة

(١) اليقظة: العدد (١٢٨)، ١ يونيو ١٩٥٦م.
(٢) Reilly: Aden and the Yemen, PP. 40-41.
(٣) Records of Yemen Vol, 13, PP. 47-48.

التي بعث بها **أحمد الشامي** نائب "**إب**" في **٢٩** صفر **١٣٧٦**هـ / **٤** أكتوبر **١٩٥٦**م إلى سلطان يافع السفلى عيدروس بن محسن قال فيها: " **إن هدفنا عزكم وشرفكم ولا دخل للحكومة اليمنية في شؤونكم الداخلية، وإنما المطلوب أن نكون يدًا واحدة في مواجهة الأجنبي**"[١].

وتجدر الإشارة، إلى أن الإمام أحمد كان قد أرسل عرضًا للبريطانيين، بشأن موافقته على قيام الاتحاد الفيدرالي، في أثناء الزيارة السرية التي قام بها **محمد عبدالله الشامي** عامل "**البيضاء**"، إلى عدن في إبريل **١٩٥٦**م، ونص ذلك العرض على موافقة الإمام على قيام الاتحاد في المحميات، شريطة أن يضم إليه عدن، وأن يصبح دولة مستقلة[٢]. ولا نستطيع الجزم في تبرير محدد لذلك التبدل الذي طرأ في موقف الإمام أحمد، من مسألة مستقبل المحميات، ففيما قد يكون الإمام على استعداد هذه المرة لتقديم بعض التنازلات للبريطانيين، بسبب المخاطر الداخلية التي أخذت تتعرض لها دولته، فقد يكون هدفه من وراء ذلك العرض، الذي رفض البريطانيين حتى مناقشته، إحراج البريطانيين والضغط عليهم لصرف نظرهم عن مسألة الاتحاد لا أقل ولا أكثر، ففضلاً عن كون ذلك العرض لا يتناسب مع مصالح البريطانيين وحساباتهم الخاصة في المنطقة، التي يقاتلون من أجلها، فقد كان لا يتماشى من الناحية العملية مع مبادئ سياسة الأئمة، التي ظلوا يتبعونها تجاه الجنوب.

وعلى أية حال، فقد كان من نتيجة تداعي العلاقة الإمامية البريطانية في سنة **١٩٥٦**م، انتشار الفوضى والاضطرابات القبلية في عدد من مناطق المحميات لاسيما الواقعة على خط الحدود[٣]، حيث نجحت حكومة الإمام في إثارة عدد من عشائرها، ضد حكام المحميات الموالين للبريطانيين، ولعبت مراكز حكومة

---

(١) Ibid, P. 266.

(٢) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٤٧.

(٣) R.H. Sanger: the Arabian peninsula, P. 214.

الإمام في الأطراف الحدودية مع المحميات دورًا فاعلاً في تقديم الدعم المادي والمعنوي لقبائل المحميات المتمردة، وكذلك في احتضان زعماء تلك التمردات، الذين كانوا يجبرون على مغادرة مناطقهم. وكانت أبرز تلك المراكز "**البيضاء**" التي كان عاملها **محمد عبد الله الشامي**. وكذلك "**إب** " التي كان عاملها **السياغي**، الذي في مدة نيابته تحولت مدينة إب، وقعطبة، إلى مراكز رئيسة لتجمع القبائل الجنوبية الثائرة ودعمها، وكان السياغي قد حاول مرات عدة، تنسيق مواقف هؤلاء الثوار وأهدافهم، وتوسيع نشاطهم داخل الجنوب، ففي **٩** فبراير **١٩٥٧**م تبنى اجتماعًا في إب للمشايخ الثائرين في مناطق المحميات، حضره اثنان وعشرون شيخًا، بينهم **قاسم عبدالرب المفلحي، وسيف بن حسن القطيبي، ومحمد فضل الشاعري**، وتعهدوا في ذلك الاجتماع على مواصلة كفاحهم لتحرير جميع مناطق المحميات من النفوذ البريطاني[(١)].

ومن المفيد ذكره، أن المقاومة القبلية في الجنوب، التي كان الإمام سندًا لها، على الرغم مما كانت تسببه من متاعب للبريطانيين وحكام المحميات، إلا أنها لم تشكل تهديدًا جديًا للوجود البريطاني في جنوب اليمن، أو حتى لحكام المحميات، فتلك المقاومة على كثرتها، كانت لها خصوصيتها العشائرية التقليدية، وغير محكومة بتنظيم أو بخطة محددة.

وعلى أية حال، فقد كان من الممكن لدعم حكومة الإمام- لو وجه إلى الحركة السياسية الوطنية في الجنوب، في ذلك الوقت -أن يأتي بنتائج ذات قيمة وأبعاد سياسية مهمة. غير أن تباين الأهداف السياسية بين الطرفين كان كفيل بمنع أي تفاهم بينهما. فدعوة الرابطة لوحدة (الجنوب العربي) جعلها في موقف معادي للإمام، الذي كان يطالب بالجنوب. كما أن التنظيمات النقابية والسياسية التي كانت تدعو لوحدة اليمن، كانت جميعها غير مرحبة بها من حكومة الإمام، بفعل انتقادها الشديد لنظام حكمه.

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد (٨٦٣)، ١٧ فبراير ١٩٥٧م.

وهكذا ظلت دوامة النزاع مستمرة بين الإمام والبريطانيين حول حدود المحميات ومستقبلها، فتميزت تارة بالحدة والعنف، وتارة أخرى بالسكينة والهدوء، وكان يتحكم في ذلك التباين عاملان رئيسان:

الأول - طبيعة الأوضاع الداخلية لدولة الإمام، **والثاني** - درجة التحرك البريطاني باتجاه قيام الاتحاد الفيدرالي في المحميات.

ومن زاوية أخرى، فقد أسهمت الأوضاع السياسية التي كان يعيشها الوطن العربي بخلق المزيد من الصعوبات أمام مشروع الاتحاد في سنة **١٩٥٦م**، فبعد أن كانت الجامعة العربية الهيئة العربية الوحيدة التي تساند بوضوح حكومة الإمام، وتعارض قيام الاتحاد، كما أوضحنا ذلك من قبل.

تزعمت مصر بعد قيام الثورة، حركة المد القومي العربي المتصاعد، وبدأت في منتصف الخمسينيات تقود مقاومة عربية شاملة ضد القواعد العسكرية الأجنبية والمخططات الاستعمارية في المنطقة مثل: **حلف بغداد**، ومشروع **الاتحاد الفيدرالي** في جنوب اليمن، فكان لذلك النهج، بالإضافة إلى أصداء خطابات عبد الناصر الحماسية، دور مهم في اشتداد مقاومة قبائل الجنوب للسياسات البريطانية، وفي إضعاف مواقف الحكام المتجاوبين مع تلك السياسة.

وفضلاً عن الدعم والمساندة العربية التي كانت تقدم للقوى التي كانت تعارض البريطانيين وحكام المحميات، فقد وقفت إذاعة "صوت العرب" التي افتتحت في القاهرة في ٤ يوليو **١٩٥٣م**، بقوة مع الثوار العرب في الجنوب وفي كل مكان[١]، فغطت أخبار الانتفاضات القبلية التي كانت تشهدها المحميات في خلال سنتي (٥٦، **١٩٥٧م**)، وشنت حملات إعلامية ضد الحكام

(١) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، عبدالناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، بدون تاريخ، ص ٢٠.

المتعاونين مع المشاريع البريطانية ومنها مشروع الاتحاد الفيدرالي، وكان لتلك الحملات بسبب متابعة الأهالي لها، تأثير يفوق أي تقدير.

ونتيجة للنزاع الحدودي في جنوب الجزيرة العربية وشرقها بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية في منتصف الخمسينيات، انضمت السعودية إلى صف المعارضين للوجود البريطاني في الجنوب، ولمشروع اتحاد المحميات في سنة ١٩٥٦م[١]، فزودت العناصر المعارضة والمنشقة في الجنوب بالمال والسلاح لتحقيق ذلك الغرض[٢]، وكانت العلاقة المميزة التي كانت تربط آل سعود بالبريطانيين قد تراجعت بعد أن أصبحت الكلمة الأولى للأمريكان في شؤون المنطقة من جهة، وبعد التنافس والتناحر بين شركات النفط البريطانية والأمريكية، التي كانت تحتكر أعمال التنقيب في السعودية من الجهة الثانية، ولذلك سعى كل طرف إلى توسيع مساحة نفوذه لضمان الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من حقول نفط الجزيرة العربية. وبسبب عدم توصل آل سعود والبريطانيين لحل لمسألة الحدود في الخليج وفي جنوب اليمن، أعلن البريطانيون في عام ١٩٥٥م عن خط حدودي لمحميات جنوب اليمن من جانب واحد، وحسب رأي حاكم عدن حينها "هيكنبوثام" فقد كانت تلك الحدود المعلنة، تتطابق تمامًا وبدقة مع الحدود الإقليمية للقبائل البدوية في شمال محميات الجنوب، في حين أنها لا تتطابق مع أماكن رعيهم التي تمتد شمالاً بحسب الظروف إلى أبعد من ذلك الخط، وعمومًا فالخط من الناحية الطبيعية يتبع الحدود الجنوبية للكثبان الرملية للربع الخالي، ويغطي حدود السيطرة الفعلية للمحميات البريطانية[٣].

ومع ذلك لم تعترف السعودية بذلك الخط، وظلت الشركات النفطية العاملة

---

(١) G. King: Imperial Outpost - Aden, P. 59.
(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ١٢١.
(٣) King: op. cit, p. 58.

في السعودية تتجاوزه باتجاه المحميات، وبسبب ذلك دارت بين الطرفين عدة مواجهات وحوادث حدودية، كان من نتائجها أن عمدت السعودية إلى زيادة تحريضها ودعمها للقبائل البدوية في شمال المحميات الشرقية[١]، وكذلك قبائل العوالق من المحمية الغربية التي تقع على قرب من الحدود مع السعودية، ضد البريطانيين ومشاريعهم، ففي منتصف فبراير ١٩٥٦م استطاع البريطانيون أن يقبضوا على سيارتي نقل محملتين بالأسلحة، قادمة من السعودية إلى العوالق العليا[٢]، التي لم تكن علاقتها في ذلك الوقت حسنة بالبريطانيين.

وفي كل الأحوال، لم تقتصر المعارضة لمشروع الاتحاد الفيدرالي في محميات الجنوب، على بعض البلدان العربية فحسب، فعدد من الأحزاب والمنظمات السياسية في الأقطار العربية التي كان بعضها ما يزال يخضع للنفوذ الأجنبي، عارضت سياسة بريطانيا في جنوب اليمن الرامية إلى قيام الاتحاد الفيدرالي، ومنها حزب الاستقلال العراقي، الذي وصف تلك الخطوة بأنها حركة استعمارية جديدة[٣]، والجدير ذكره أن حزب الاستقلال العراقي كان من القوى السياسية العراقية التي كانت تطالب بالكويت، ولذلك وقفت تلك القوى ضد محاولة بريطانيا التي كانت لا تقر تبعية الكويت للعراق، وعارضت سياساتها الرامية إلى إقامة اتحادات فيدرالية في جنوب اليمن والخليج العربي، وتهيئتها كدول مستقلة، وتبنت إيران الموقف نفسه حيث كانت كذلك تطالب بالسيادة على البحرين، إحدى المحميات البريطانية في الخليج، ولذلك وقفت ضد مسألة وحدة المحميات البريطانية في جنوب الجزيرة العربية وشرقها. وهكذا التقت عدة دول وقوى سياسية عربية وإقليمية، تحركها أسباب ودوافع مختلفة، في معاداة مشروع وحدة المحميات البريطانية في جنوب اليمن، وكان

---

(١) Hickinbotham: Aden, p. 145.

(٢) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن (١٨٣٩- ١٩٦٧م) بدون تاريخ ودار نشر، ١٩٧٦م، ص ١٩٦.

(٣) فتاة الجزيرة: العدد (٥٥٤)، ١٤ يناير١٩٥١م.

لتلك المعارضة بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها مصر في خريف ١٩٥٦م والتي هزت مشاعر العرب وزادت من عدائهم للبريطانيين، دور كبير في تراجع حكام المحميات والبريطانيين عن المشروع الاتحادي في خلال تلك المدة.

وعلى أية حال، فقد دفع التعثر المستمر لمحاولات توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن، ببعض الساسة البريطانيين إلى دعوة حكومتهم إلى إعادة نظرها في مسألة تلك الوحدة، فـ "لورد لويد Lord Lioyd" عبر في جلسة (مجلس العموم البريطاني) في ١٣يونيو ١٩٥٦م عن رأيه في قضية اتحاد محميات جنوب اليمن بقوله: "**إذا ما كان هناك ما يحقق فكرة الاتحاد وفوق كل شيء إذا ما قدر للاتحاد أن يعمر طويلاً فإنه ينبغي أن ينشأ نتيجة لرغبة حكام تلك المنطقة العرب وأهاليها التلقائية، في إيجاد روابط أوثق بين بعضهم البعض**"[(١)].

وفوق كل ما سبق ذكره، يمكن القول بأن تخبط السياسة البريطانية تجاه فكرة اتحاد المحميات، كان من العوامل التي أسهمت في تعثر ذلك المشروع، فدرجات اهتمام البريطانيين بمشروع وحدة سلطنات الجنوب وإماراته، تباينت من حين إلى آخر، منذ أن بدأوا محاولات تحقيقها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فنجدهم تارة يعملون بقوة لتذليل الصعوبات التي كانت تعترض مشروع تلك الوحدة، مدفوعين بضغط المتغيرات السياسية في المنطقة العربية التي كانت سريعة، وكانت كلها تسير تقريبًا في الاتجاه المعاكس لرغباتهم، وتارة أخرى يصرفون النظر عن تلك المشاريع ويفسحون المجال للزمن لكي يعمل على إنضاجها، إذ كانوا يأملون الوصول إلى تلك الوحدة بناء على طلب الحكام ورغبتهم، حتى لا يبدو ذلك الكيان الوحدوي من صنع بريطانيا، وحتى يكون قابلاً للتطور والاستمرار، ليتولى إدارة البلاد بالصورة التي يريدونها عند انسحابهم منها.

---

(١) عبدالحفيظ محمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، دار العاصمة، بيروت، ط١، ١٩٦٢م، ص ٢٠.